

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٦٢

الاثنين، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
سنهاسيني (تايلند)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

ديسمبر ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): والآن أوجه انتباه
الجمعية العامة إلى مشروع المقرر A/68/L.23، الذي تم تعميمه
في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز حقوق
الإنسان وحمايتها". يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت،
في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،
أن تحيل البند ٦٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولكي
يتسنى للجمعية العامة البت في هذه الوثيقة على وجه السرعة،
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ٦٩ من
جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل
أعمالنا، أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد مدة عمل اللجنة
الثانية. يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها
العامة السابعة والخمسين المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠١٣، على تمديد مدة عمل اللجنة الثانية إلى غاية يوم
الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. غير أن رئيس اللجنة
الثانية أبلغني بأنه يرغب في طلب تمديد إضافي لأعمالها حتى
يوم الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مُتَوَقَّعاً أن
هذا التمديد سيسر التوصل إلى توافق في الآراء على مشاريع
القرارات التي ما زالت معروضة على اللجنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1360358 (A)



البند ٦٩ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع المقرر (A/68/L.23)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/68/L.23، المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر A/68/L.23؟

اعتمد مشروع المقرر A/68/L.23 (المقرر ٦٨/٥٢٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٦ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/68/71 و A/68/71/Add.1)

تقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (A/68/82)

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الرابع عشر (A/68/159)

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للعملية

الاستشارية (A/68/399)

مشروع قرار (A/68/L.18)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

مشروع قرار (A/68/L.19)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيوزيلندا لعرض مشروع القرار A/68/L.19.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب نيوزيلندا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية جزر مارشال بعد قليل بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

ويسر وفد بلدي أن ينضم إلى العديد من الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار A/68/L.18، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، الذي سيعرضه ممثل ترينيداد وتوباغو. ونثني بصفة خاصة على السفير إيدن تشارلز لإشرافه الدقيق على ذلك المشروع.

لقد كان لنيوزيلندا شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/68/L.19، المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، ويسرها الآن أن تعرض ذلك النص بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار. ومشروع القرار يتناول مرة أخرى قضايا هامة من قبيل حفظ وإدارة سمك القرش، بما في ذلك ضرورة تنفيذ تدابير للإدارة قائمة على العلم والحظر العالمي على صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وتنفيذه من خلال الأنشطة التعاونية لإنفاذ القوانين المتعلقة بمصائد الأسماك وبذل جهود لتقييم وتخفيف آثار الصيد العرضي لأنواع غير

توجيهية ومعايير ذات صلة في ما يتعلق بخطط توثيق الكميات المصيدة، بما في ذلك النماذج الممكنة.

ومشروع القرار لا يزال يقر بالدور المركزي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصد السمكية لعام ١٩٩٥ في مجال تنظيم مصايد الأسماك الدولية.

وستُعقد الجولة العاشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصد السمكية في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويشير مشروع القرار إلى أن هذا الاجتماع سينظر، في جملة أمور، في تنفيذ ذلك الاتفاق على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية والأعمال التحضيرية الأولية لاستئناف المؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاق الأرصد السمكية. وستكون تلك المشاورات خطوة هامة في ضمان توفر جميع الأسس اللازمة لعقد مؤتمر استعراضي ناجح.

وتشكر نيوزيلندا المديرية غابرييل غوتشة - فانلي والعاملين في إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما أسهموا به من خبرات وما قدموه من دعم لمشروع القرارين.

ونكرر الشكر للسفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، على ما أبداه من خبرة في تنسيق العمل المتعلق بمشروع القرار بشأن "المحيطات وقانون البحار". وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للوفود لعملها الشاق وتعاونها في صياغة مشروع القرارين. ويحدونا الأمل أن تستمر هذه المشاركة البناءة والتعاونية فيما نواصل معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تواجه محيطاتنا ومصايد أسماكنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو لعرض مشروع القرار A/68/L.18.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): لقد شرفت ترينيداد وتوباغو مرة أخرى بتنسيق المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار A/68/L.18، المعنون "المحيطات

المستهدفة، ولا سيما من خلال الإبلاغ الموحد عن البيانات ذات الصلة.

وللمرة الأولى، يسلم مشروع قرار هذا العام أيضا بالحاجة إلى معالجة أسباب تدهور المحيطات وإلى تنفيذ استراتيجيات لتخفيف آثاره على النظم الإيكولوجية البحرية إلى الحد الأدنى. ويتم التركيز بصفة خاصة على تأثير التدهور في قدرة بعض الكائنات العضوية على بناء الأصداف والهياكل العظمية والمخاطر التي يمكن أن تمثلها هذه المشكلة على الأمن الغذائي.

وتم أخذ عدد من النتائج الرئيسية لمتنديات أخرى، إقليمية وعالمية على السواء، بعين الاعتبار في مشروع القرار؛ وعلى سبيل المثال، ما تم مؤخرا من إدراج خمسة أنواع من سمك القرش ونوعين من سمك الطباقي في التذييل الثاني لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. ويشجع مشروع القرار الدول، حسب الاقتضاء، على أن تتعاون في تحديد النتائج غير الضارة بالأرصد المشتركة الواردة في التذييلين الأول والثاني للاتفاقية.

كما يتناول مشروع القرار عددا من المسائل ذات الصلة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويعبر ذلك عن قلق المجتمع الدولي المستمر إزاء هذا النوع من الصيد وتأثيره في قدرتنا على إدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام. وللدول الساحلية ودول العلم ودول الميناء ودول السوق جميعا أدوار حاسمة في مكافحة هذا النوع من الصيد.

وفي هذا الصدد، ينوه مشروع القرار بأنشطة الرصد القائمة على المشاركة في غرب أفريقيا وبالجهد الرامية إلى كفاءة قدر أكبر من الشفافية في الإبلاغ عن أنشطة السفن المستأجرة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. كما يهيب مشروع القرار بالدول أن تشرع في العمل في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بهدف وضع مبادئ

المشروع. وبناء على ذلك، يتضمن مشروع القرار A/68/L.18 صياغة تتناول العديد من جوانب تلك الوثيقة الختامية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بصحة محيطاتنا والتنوع البيولوجي البحري، واللذين يتأثران سلبيًا بالتلوث البحري والحطام.

ومشروع القرار A/68/L.18، الواقع في ٤٨ صفحة، شامل في طابعه وفي نطاقه، وهو يأخذ التزامات الدول بعين الاعتبار. وهذه الالتزامات ناشئة عن الاتفاقية وعن التعهدات الأخرى. بموجب الاتفاقات العالمية والإقليمية. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وعمل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، ألا وهي، المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار؛ وسلامة البحرية وأمنها والتنفيذ من قبل دول العلم؛ والمسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له خارج مناطق الولاية الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتم اعتماد كل فقرة من فقرات مشروع القرار بتوافق الآراء، حيث كفلت الوفود أن يتضمن النص صياغة تمثل ما لا يقل عن الحد الأدنى من موافقها التفاوضية بعد المناقشات التي أجرتها الوفود جميعاً، فضلاً عن المسائل التي خضعت لفحص أكثر تعمقاً من قبل أفرقة صغيرة عينها المنسق.

وفي الوقت نفسه، اتفقت الوفود على أنه حيثما اقتضت الضرورة التخلي عن ممارسات سابقة من أجل استيعاب تطور بعينه، فإنها ستكون مستعدة للقيام بذلك، ولكن على أساس تفاهم محدد. ويتعلق ذلك، على سبيل المثال، بالفقرة ٤٠ بشأن عدد الأيام اللازمة لعقد اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار في عام ٢٠١٤. فقد تم الاتفاق على الفقرة على أن يكون مفهوماً أنه سيجري تخصيص خمسة أيام لاجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠١٤، بدلاً من الممارسة المتمثلة في تخصيص أكثر من خمسة أيام في أعوام الانتخابات.

وقانون البحار“. ولم تكن هذه العملية الهامة للنظر في بند مهم مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة لتُكَلَّل بالنجاح من دون دعم جميع الوفود التي أظهرت درجة هائلة من التعاون والمرونة فيما سعت إلى تحقيق مصالحها الوطنية والدفاع عنها خلال جولتين من المفاوضات المكثفة.

وأود أيضاً أن أشيد بمديرة وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لطريقتهم الممتازة في الإدارة وما قدموه من مشورة في جميع مراحل العملية. كما أود أن أثنى على زميلتي، السيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، التي نسقت المفاوضات حول مشروع القرار الآخر بشأن المحيطات وقانون البحار، والذي يتعلق باستدامة مصايد الأسماك والذي يرد في الوثيقة A/68/L.19.

ومشروع القرار المعروض علينا يتضمن العناصر الضرورية من وجهة نظر الوفود التي شاركت في التفاوض عليه من أجل إدارة وحفظ موارد محيطاتنا وبحارنا والاستخدام المستدام لها، فضلاً عن المبادئ التوجيهية لمسلك الدول في الاضطلاع بالواجبات المنبثقة عن قانون البحار الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وخلال المفاوضات، أقرت الوفود بأن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصراً متكاملًا وأساسياً في النظام الإيكولوجي للأرض، يجب الاعتراف به من أجل ضمان نجاح الجهود الرامية إلى استدامة هذه الموارد في إطار القانون الدولي، على النحو المبين في الاتفاقية التي توفر إطاراً قانونياً من أجل حفظ المحيطات والبحار ومواردها والاستخدام المستدام لها من أجل التنمية المستدامة.

وكما كان الحال خلال مفاوضات عام ٢٠١٢، فقد اتفقت الوفود على أن العناصر الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) ينبغي التعبير عنها في نص

الأخرى، في تنفيذ التزاماتها بخصوص عدة أمور، من بينها الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار. وأتوقع اليوم أن تبدي الوفود الحاضرة نفس روح التعاون والتفاهم التي اتسمت بها المفاوضات وأن يتم اعتماد المشروع قيد النظر، وهو ليس بوثيقة مثالية بأي حال من الأحوال، بتوافق الآراء.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هاييتي وبلدي، جامايكا.

ما زالت الجماعة الكاريبية تولي أهمية كبيرة لمشاركتها في المناقشات السنوية في الجلسات العامة للجمعية العامة بشأن البنود المتصلة بالمحيطات وقانون البحار واستدامة مصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير تقارير الأمين العام ونود أن نشكره عليها، إذ أنها توفر نظرة عامة شاملة على آخر المستجدات والتطورات الجارية ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار واستدامة مصايد الأسماك. وهذه التقارير تسلط عن حق الضوء على الحاجة المستمرة إلى معالجة جميع المسائل المتعلقة بالمحيطات ككل من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات والقطاعات. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بصفة خاصة بالتزام الأمين العام بتحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات ومواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الحفاظ على سلامة المحيطات من أجل الازدهار.

كما نغتتم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى منسقي مشروع القرارين، A/68/L.18 و A/68/L.19، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على إدارتهما القديرة للمشاورات غير الرسمية. ونشيد أيضا بمديرة وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون

وأتفق كذلك على اعتماد هذا الحكم، على أساس استثنائي، استنادا إلى عدد من العوامل. أولا، لن تُجرى انتخابات على أي مقعد من المقاعد التي يتم شغلها بالتناوب في العام المقبل وثانيا، سيتعين تمويل جميع الاجتماعات ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار المقرر عقدها في عام ٢٠١٤ في حدود الموارد المتاحة.

وجميع فقرات الوثيقة هامة بالنسبة للهدف والغرض من مشروع القرار. غير أنني سعدت أيما سعادة، بصفتي المنسق، بالجهود التي بذلتها الوفود للاتفاق على صياغة لتحسين شروط خدمة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري. وأعقب ذلك إنشاء فريق عامل معني بهذا الموضوع في الاجتماع الثالث والعشرين للدول الأطراف، والذي يشترك في رئاسته السيد توماس هايدر، ممثل أيسلندا.

وسُرت للغاية أيضا بالتوصل إلى اتفاق على اختيار دور الأعذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي موضوعا للمناقشة خلال اجتماع العملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في عام ٢٠١٤. كما أنني على الاتفاق التاريخي، في تقديري، بشأن اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية مشتركة بين الوكالات تسعى إلى تعزيز تنسيق واتساق وفعالية الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار. كما يجب الثناء على الوفود لاتفاقها على مواعيد اجتماعات الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة باستخدام التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وبعد ١٠ أيام من المفاوضات المكثفة التي أجزتها جميع الوفود والتي شملت أيضا سلسلة من لقاءات الأفرقة الصغيرة والاجتماعات الثنائية، تمكنت الوفود من الاتفاق على مشروع قرار يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء، وكذلك الكيانات

يوفر المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في آييا، في ساموا، فرصة أخرى لتركيز المزيد من اهتمام المجتمع العالمي على المحيطات والبحار، ولا سيما من وجهة النظر الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. تعلق الجماعة الكاريبية أهمية كبرى على المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. في الواقع، وفي المسيرة إلى آييا، حددت عمليتنا التحضيرية الإقليمية، التي توجت بالاجتماع الأقاليمي الذي عقد في بربادوس في آب/أغسطس، مجالات ذات الأولوية للتركيز والعمل في تناول المحيطات والبحار. وتشمل هذه المجالات حماية التنوع البيولوجي البحري والحفاظ عليه، إدارة الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، وتعزيز آليات إدارة مصائد الأسماك على نحو مسؤول ومستدام.

ومن أجل تحقيق أهدافنا، نطلب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للعمل الذي تقوم به لجنة البحر الكاريبي للمضي قدماً بمساعي تسمية البحر الكاريبي منطقة خاصة تغطي التنمية المستدامة. وعليه، نود أن نعرب عن التقدير للعمل الجاري الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات الأخرى التي أبرمت معنا شراكات خلال العام الماضي. ونرحب بصفة خاصة بشراكة برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية والنظراء الآخرين في منطقة البحر الكاريبي لوضع دليل بشأن مراقبة أسماك الأسد وإدارة أسراها.

وفي الوقت نفسه، نقر بجهودنا الإقليمية الذاتية في مجال الحفاظ على البيئة البحرية، كما تجلّى في مؤتمر قمة القادة السياسيين ورجال الأعمال الكاريبيين الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٣، حيث أطلقت المرحلة الثانية من مبادرة التحدي الكاريبي، لتسريع إجراءات المحافظة على البيئة البحرية في

البحار الذين يواصلون توفير التوجيه وتقديم الدعم للدول الأعضاء في تناول وتنفيذ المسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار واستدامة مصايد الأسماك.

وتشارك الجماعة الكاريبية في مناقشة هذا العام إزاء خلفية من الشواغل المتزايدة بشأن التهديدات الكثيرة التي تواجه المحيطات والبحار في العالم، والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى النشاط البشري. ودول الجماعة الكاريبية تشعر بقلق بالغ إزاء التأثير الضار لتغير المناخ وتحمض المحيطات الناجم عن الارتفاع الحاد في انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، الأمر الذي يؤدي إلى ابيضاض المرجان وزيادة الأنواع الغازية وغير ذلك من الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية المنشأ. ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمية وتضاؤل الأرصدة السمكية، وهو ما يزيد من التهديدات لسبل كسب العيش والأمن الغذائي، من الواضح أن المحيطات معرضة للخطر الآن أكثر من أي وقت مضى.

ولهذه الأسباب، ترحب الجماعة الكاريبية بزيادة الأنشطة الجارية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ ولا تزال تشجعها، مع التركيز بوجه خاص على مواطن الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة وحفظ المحيطات والبحار والتنمية المستدامة لها.

لذلك فإن الجماعة الكاريبية تشعر بالارتياح إزاء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - ريو+٢٠ - الذي عقد في العام الماضي، حيث أظهر المجتمع الدولي الإرادة السياسية المتجددة للتمكين من الاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها للأجيال الحالية والمقبلة. وإذ نتطلع لما بعد ريو+٢٠ إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نحافظ على الزخم السياسي، ويجب أن يكون الاستخدام المستدام لموارد محيطاتنا وبحارنا جزءاً من نقاشنا.

هذا المجال. إن موضوع العام المقبل، دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي، حسن التوقيت وهام بصفة خاصة بالنسبة للجماعة الكاريبية، بالنظر إلى الشواغل المتزايدة بشأن احتياطات المنطقة من الأغذية البحرية في المستقبل.

لا تزال مسألة موارد مصائد الأسماك المستدامة تشغل منطقة الجماعة الكاريبية. ومن الأمثلة على ذلك العمل الهام الذي تقوم به الآلية الإقليمية لمصائد الأسماك التابعة للجماعة الكاريبية بهدف التنمية المستدامة لقطاع مصائد الأسماك في المنطقة وإدارته. ويتوقع أن تعزز المنطقة مساهمتها في إدارة موارد مصائد الأسماك على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٤، عند اعتماد رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية سياسة الجماعة الموحدة لمصائد الأسماك.

غير أن هناك قضايا لا تزال بحاجة إلى دعم جميع الدول. وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر أنه لا يزال هناك قلق شديد إزاء استمرار الصيد غير المشروع وغير المنظم في مياه البحر الكاريبي، الأمر الذي يهدد بقاء مصائدنا السمكية اقتصاديا واجتماعيا ويقوض فعالية إدارة الحفاظ على تلك المصائد.

وخلال العام الماضي، واصلت المؤسسات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية تغطية مجالات جديدة في اضطلاعها بالولايات المنوطة بها. وتشعر الجماعة الكاريبية بالسرور البالغ حيال الجهود التي تبذلها السلطة الدولية لقاع البحار في الوفاء بالتزاماتها وفقا لأحكام الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. وترحب الجماعة الكاريبية بالنتائج المثمرة للدورة التاسعة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار، التي توجت بالموافقة على خطتي عمل لاستكشاف القشور المنغيزية الحديدية الغنية بالكوبالت، وإقرار التعديلات التي أدخلت على نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة، والقرار المتعلق برسم ثابت للمساهمة في التكاليف العامة يستحق الدفع سنويا من قبل المتعاقدين لتغطية تكاليف

منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك حماية أسماك القرش والشفنين في جميع أنحاء المنطقة.

وتؤيد الجماعة الكاريبية العمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونحن نعتقد أن على جميع الدول دعم هذه المبادرة، التي تسعى إلى وضع نظام قانوني عالمي من أجل كفالة الحفاظ على تلك الموارد وإدارتها واستغلالها لصالح جميع الدول، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالقرار الوارد في مشروع القرار A/68/L.18، الذي يتوقع أن يعتمد في وقت لاحق اليوم، بتكليف الفريق العامل بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن نطاق صك دولي وجدواه ومعايره في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وستشارك الجماعة الكاريبية في اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠١٤، وذلك بهدف تعزيز الولايات المناطة بالفريق.

نحن، بصفتنا دولا أطرافا في الاتفاقية، نسعى إلى التقيد بأحد الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها فيها، وهي حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن التقييم العالمي المتكامل الأول لحالة البيئة البحرية - التقييم العالمي للمحيطات - من المقرر إنجازه بحلول العام المقبل. ويسر الجماعة الكاريبية أنها عينت خبراء للمشاركة في تلك العملية الهامة.

لقد شاركت الجماعة الكاريبية في الاجتماع الرابع عشر للعملية الاستشارية غير الرسمية بشأن المحيطات وقانون البحار، التي ناقشت الآثار المترتبة على تآكل المحيطات، وهي قضية ناشئة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. توفر هذه المناقشات أساسا موضوعيا للمضي قدما بالعمل في

وتقتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة لتؤكد مجددا دعمها للعمل الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري. ونشعر بالتشجيع إزاء المساهمة الهامة التي ما فتئت اللجنة تقدمها فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من الدول الساحلية التي تسعى إلى توسيع نطاق حدود الجرف القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري وفقا للفقرة ٨ من المادة ٧٦ من الاتفاقية. وفيما يتعلق بتزايد عبء عمل اللجنة، نرحب بالاستراتيجيات التي اعتمدت لمواجهة عبء عملها الكبير، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد أسابيع انعقاد دورتها السنوية إلى ٢١ أسبوعا، وإنشاء لجنتين فرعيتين جديدتين.

ونرحب أيضا بقرار الاجتماع الثالث والعشرين للدول الأطراف إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في ظروف عمل أعضاء اللجنة.

وكان من بين نتائج مداولات الفريق العامل أن يقوم الأمين العام باستكشاف الخيارات المتاحة لتوفير التأمين الطبي لأعضاء اللجنة من البلدان النامية، والذين يمكن تيسير مشاركتهم من خلال صندوق التبرعات الاستثمارية. ونتطلع إلى تلقي النتائج الإيجابية للأمين العام بشأن هذه المسألة ذات الأهمية البالغة لمشاركة الأعضاء من البلدان النامية مشاركة فعالة في دورات اللجنة.

ودول الجماعة الكاريبية، بوصفها دولا أطرافا ملتزمة، تدرك التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للاتفاقية وجني الفوائد من الإطار القانوني العام الذي يحكم جميع جوانب إدارة فضاء المحيطات. ولذلك، فإننا نؤيد الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأن

القدرات الكافية، سواء كانت بشرية أو تقنية أو مالية، هي لبنة أساسية لامتثال للصكوك ذات الصلة والاستفادة من المحيطات ومواردها. (A/68/71/Add.1، الفقرة ١٥٩).

إدارة العقود والإشراف عليها. والقرار المذكور بشأن استرداد التكاليف حسن التوقيت، نظرا للطلب على قيام السلطة بإدارة عدد متزايد من العقود، ومن شأنه أن يسهم في أداء السلطة لمهامها على نحو فعال.

ومع تضاعف عدد عقود التنقيب والاستكشاف، فإننا نشهد مرحلة مثيرة من النشاط، ونشيد بالخطوات التي تتخذها السلطة في سبيل وضع مدونة لقواعد الاستغلال. وعليه، نود أن شدد على ضرورة حضور ومشاركة الأطراف في الاتفاقية لاجتماعات السلطة لضمان النجاح في إنجاز الأعمال الحالية والمقبلة.

تنشئ المادة ٨٢ من الاتفاقية إطارا توزع السلطة الدولية لقاع البحار بموجبه على الدول الأطراف العائدات المتأنية من تلك الدول الأطراف التي تلقت توصيات من لجنة حدود الجرف القاري بتمديد ولايتها على الجرف القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري، وقامت باستغلال موارد تلك المنطقة البحرية. ونشيد بالسلطة على الجهود التي بذلتها في استضافة حلقات العمل الرامية إلى إنفاذ المادة ٨٢، ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على دعم هذا الهدف.

وينبغي أيضا الإشادة بالمحكمة الدولية لقانون البحار على عملها الرائع. ونحن نرحب بأنشطتها المتزايدة، سواء من حيث حجم القضايا أو عدد الأحكام. ويسر الجماعة الكاريبية أن المحكمة ما زالت تضطلع بدور نشط في بناء قدرات البلدان النامية من خلال مجموعة حلقات العمل التي تنظمها بشأن تسوية المنازعات المتصلة بقانون البحار في مناطق مختلفة من العالم. لقد استفدنا كثيرا من حلقة العمل بشأن "دور المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات المتصلة بقانون البحار في منطقة البحر الكاريبي"، المعقودة في مكسيكو سيتي يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالتعاون مع حكومة المكسيك ورابطة الدول الكاريبية.

سلامة الاتفاقية ودورها البارز بوصفها الإطار القانوني لجميع المسائل المتعلقة بالمحيطات والأنشطة ذات الصلة بالمحيطات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمشروع القرار الجامع (A/68/PV.18) الذي يولي أهمية أساسية للتحديات الرئيسية التي تواجه المحيطات، مثل تدهور نوعية البيئة البحرية واستمرار فقدان التنوع البيولوجي البحري. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية ويرحب بحلقات العمل بين الدورات التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٣، والتي وفرت معلومات قيمة من الخبرة العلمية والتقنية.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على القرار المتخذ تمشيا مع توصية الفريق العامل بإنشاء عملية تحضيرية ضمن الفريق لكي تدرس، على سبيل الاستعجال، الاستفادة من عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية ولكي تعالج، قبل نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك من خلال اتخاذ قرار بإعداد صك دولي في إطار الاتفاقية. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد على فائدة مشاركة المجتمع المدني في عمل الفريق العامل ويرحب بالإقرار بدور المجتمع المدني في مشروع القرار الجامع.

ونرحب بأن مشروع القرار الجامع يقر بنطاق التحدي وحجم الجهود المستمرة اللازمة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح. والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بمكافحة القرصنة ويبدل جهودا في هذا الصدد، لا سيما في إطار عملية أطلنطا البحرية التي يضطلع بها الاتحاد. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق الزيادة في عدد الهجمات على السفن في خليج غينيا ويدعم التدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن التقدير لمختلف الشركاء الذين قدموا مساعدات تقنية ومالية إلى دول الجماعة الكاريبية على مر السنين.

ويسر الجماعة أنه منذ اعتماد وبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أصبحت ١٦٦ دولة أطرافا في ذلك الصك التاريخي. والزيادة المطردة في عدد الدول الأطراف أمر مشجع ويمثل دليلا على استمرار وجاهة الاتفاقية وأهميتها. وبينما نواصل تعزيز القبول العالمي لذلك الإطار القانوني الذي ينظم جميع جوانب فضاء المحيطات، نرى أن عام ٢٠١٤ الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ الاتفاقية وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار يتيح لنا فرصة أخرى لمواصلة عملية إرهاب وعي الجماهير وحسها، ولا سيما من الشباب الذين يمثلون حماة التراث المشترك للبشرية في المستقبل. الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كوجو (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأوكرانيا تؤيد هذا البيان.

مرة أخرى في هذا العام، أثبت الاتحاد الأوروبي التزامه باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وباتفاق الأرصد السميكية لعام ١٩٩٥، وذلك بالمشاركة النشطة في المناقشات التي أدت إلى صياغة مشروع القرارين اللذين جرى عرضهما في الجمعية العامة اليوم. ومن المهم تسليط الضوء على أن العام المقبل سيصادف الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماننا راسخا بأنها تمثل عاملا للاستقرار والسلام والتقدم وبأنها تكتسي أهمية خاصة في سياق دولي صعب. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها للحفاظ على

وآثار تآكل المحيطات وإلى تحسين قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على التحمل.

وبخصوص مشروع القرار بشأن استدامة مصايد الأسماك (A/68/L.19)، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يؤمن بأهمية مشروع القرار في تسليط الضوء على أهم قضايا الساعة في ما يتعلق باستدامة مصايد الأسماك. ولذلك، يسرنا أن نرى إيلاء اهتمام كبير في هذا العام لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا النوع من الصيد يمثل مشكلة عالمية تقوض حفظ الموارد البحرية الحية والاستخدام المستدام لها، وبالتالي فإن القضاء عليه يقوم بدور حيوي في إدارة المحيطات. ويسعدنا على وجه الخصوص أن نشير إلى أن الجمعية العامة أقرت بالحاجة إلى وضع إطار قانوني دولي من أجل منع هذا النوع من الصيد وردعه والقضاء عليه، ولا سيما في ما يتعلق باستتجار سفن الصيد وأنشطة المراقبة القائمة على المشاركة ووضع خطط لتوثيق كمية الصيد، والتي سيبدأ العمل المتعلق بها قريباً في سياق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

والاتحاد الأوروبي يود أن يسلط الضوء على مسألتين تتعلقان بالحفظ لم يتسن، للأسف، تحقيق تقدم بشأنهما في هذا العام. فالاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار الممارسة غير الأخلاقية المتمثلة في إزالة زعانف سمك القرش والتي تنطوي على قطع زعانف سمكة القرش وهي لاتزال على قيد الحياة وإلقاء جسمها في البحر مرة أخرى، حيث يمكن أن يستغرق موتها أياماً. وبينما نقدر اتخاذ المزيد من الدول لتدابير بهدف منع وردع هذه الممارسة، فإن الاتحاد الأوروبي كان يود أن تبث الجمعية العامة برسالة أقوى في هذا الشأن.

وقد شعر الاتحاد الأوروبي بخيبة الأمل أيضاً لعدم تمكننا من تعزيز الصيغة اللغوية المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية لأغراض مصايد الأسماك، التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي أداة هامة لحفظ

ويعالج مشروع القرار A/68/L.18 الشواغل التي تثيرها مسألة تغير المناخ وآثاره على المحيطات والبحار والموارد الطبيعية. وقصد الاستجابة للمناقشات الجارية في المجتمع الدولي، يأخذ مشروع القرار أيضاً بعين الاعتبار العديد من المسائل المتعلقة بظواهر من قبيل إغناء المحيطات بالمغذيات وتحمضها وتخصيبها وانبعثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وانبعثات غازات الاحتباس الحراري. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق تزايد الأدلة على الآثار الضارة الناجمة عن القمامة البحرية، ولا سيما قطع اللدائن الدقيقة، على الحياة البرية والموائل وعلى التنوع البيولوجي البحري والبيئة. والقمامة البحرية تمثل مشكلة بيئية عالمية متفاقمة، على نحو ما بينه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو+٢٠. ونحن نساند بقوة الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة إزاء زيادة الخطر الذي تشكله القمامة البحرية على صحة البشر وسلامتهم وعلى خدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش المستدامة.

ويتمثل أحد أخطر التهديدات التي لا تزال المحيطات تعاني منها، وهو تهديد ناجم عن انبعثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن أنشطة بشرية، في تآكل المحيطات وهو الموضوع الذي جرى تناوله هذا العام في عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار. والظاهرة تترك أثراً سلبياً بالفعل على النظم الإيكولوجية البحرية، ولا سيما على الكائنات العضوية ذات الأجسام المتكلسة مثل الشعاب المرجانية والقشريات، ويمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً على الأمن الغذائي في المستقبل. وكانت الأدلة العلمية التي قدمت في العملية الاستشارية قاطعة ودامغة. ويقر مشروع القرارين اللذين سنعمدهما اليوم بهذه الحقيقة. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً كاملاً الدعوة إلى معالجة أسباب

الموارد الحية البحرية واستخدامها على نحو مستدام، ما زلنا بشأها بعيدين جدا عن تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ تغطية المحيطات بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وأخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للأمانة العامة، بما في ذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على ما أنجز من عمل خلال العام، بما في ذلك التحضير للتقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار (A/68/71 و A/68/71/Add.1)، الذي يجمع على نحو مفيد آخر المستجدات. كما نود أن نشكر منسقي مشروع القرارين على جهودهما للتوصل إلى توافق في الآراء، ونعرب عن تقديرنا للتعاون الممتاز الذي أبدته جميع الوفود خلال التفاوض على مشروع القرارين.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تُقيم النظام القانوني المتعلق ببحار العالم ومحيطاته. وهي تضع أساسا قويا لإدارة المحيطات على نحو سلمي ومسؤول ويمكن التنبؤ به. ويجب التعامل مع جميع العمليات المتعلقة بالمحيطات في إطار الاتفاقية.

يشكل النهج القائم على نظام بيئي متكامل لإدارة المحيطات أساس السياسة البحرية النرويجية. والنرويج تطبق المبدأ الوقائي، وقد وضعت خططاً متكاملة لإدارة مناطقها البحرية. وتشكل الخطة إطاراً للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المستخرجة من تلك المناطق على نحو يحفظ التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية.

والأمن الغذائي العالمي أولوية هامة للنرويج، وللمحيطات أهمية حاسمة في ذلك الصدد. وللأنظمة الإيكولوجية البحرية السليمة والإدارة البحرية المستدامة والمسؤولة أهمية حيوية إذا أُريد للمحيطات أن تكون مصدرا لغذاء البشر. وقد تم الاتفاق على أن يركز الاجتماع الخامس عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على دور المأكولات البحرية في

الأمن الغذائي العالمي. والنرويج ترحب بذلك. ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ستناقش أيضا في محافل أخرى، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

ومن منظور مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من الأهمية بمكان أن نكفل استدامة الأنظمة الإيكولوجية البحرية السليمة التي يمكن لمواردها الحية أن توفر الغذاء وتشكل للأجيال الحالية والقادمة مصدرا للدخل. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأنظمة الإيكولوجية البحرية السليمة والمنتجة والجيدة الأداء ستوفر أفضل المستويات من حيث الإنتاج والمحصول. وبالتالي، فإن قطاعي صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية يرتكزان بالأنظمة الإيكولوجية السليمة والمحيطات النقية.

وتؤيد النرويج تدابير تعزيز إدارة مصائد الأسماك على نحو مستدام وإجراءات حماية الأنظمة الإيكولوجية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة. ويمكن التحدي في إيجاد أفضل سبيل للجمع بين هذه التدابير وأنشطة الصيد في جميع البلدان التي تمارس الصيد، بما في ذلك البلدان النامية. والمنظمات التقليدية لإدارة مصائد الأسماك على الصعيد الإقليمي تقوم بدور رئيسي في ذلك السياق، علاوة على الدول الساحلية ودول العالم المتحلية بالمسؤولية.

إن لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم أهمية حاسمة لحفظ أرصدة الأسماك في العالم، وقد ظلت مكافحته من بين أهم المسائل المدرجة على جدول الأعمال الدولي المتعلق بمصائد الأسماك طيلة العقد الماضي، ويجب علينا أن نواصل التعاون بشأن تلك المسألة. وتشجع النرويج الدول على البدء بعملية في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإعداد شكل لتوثيق كمية المصيد بغية دعم الاتجار بمنتجات مصائد الأسماك القانونية. وإعداد شكل مشترك سيعزز الاتجار بمنتجات مصائد الأسماك القانونية، وفي الوقت ذاته، سيحول

المنافع المستخلصة من الموارد الوراثية في المناطق الواقعة خارج الولاية القضائية الوطنية، وتقاسمها.

وتظل النرويج على استعداد للتفاوض على صكوك جديدة إن اعتُبر ذلك ضروريا. والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام يقوم بدور هام في تحديد ما يمكن القيام به ضمن الإطار القانوني القائم وأي ثغرات في ذلك الإطار قد تجعل من الضروري التفاوض على صكوك جديدة. وستواصل النرويج دعمها لذلك الفريق ومشاركتها فيه على نحو فعال بغية الإسهام في اتخاذ قرار بشأن إمكانية وضع صك دولي جديد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قبل نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية. ونشجع جميع الدول على تبادل آرائها بشأن جدوى ومعايير ونطاق صك جديد محتمل قبل الاجتماع المقبل للفريق العامل، في آذار/مارس ٢٠١٤.

ولا بد من رسم حدود بحرية واضحة لتحديد أي دول لها حقوق وعليها واجبات وفي أي مناطق بموجب قانون البحار. وذلك أمر هام فيما يتعلق بالاستغلال المستدام للموارد البحرية وحماية البيئة. والإطار القانوني الواضح يعزز السلام والأمن أيضا.

إن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري عنصر أساسي في تنفيذ الاتفاقية، وهو ضروري لتوضيح الإطار القانوني للأنشطة المقبلة في الجرف القاري لحماية البيئة. وينطوي أيضا على آثار إنمائية هامة. واللجنة المعنية بالجرف القاري تسهم إسهاما كبيرا في ذلك الصدد،

دون دخول منتجات مصائد الأسماك غير القانونية إلى السوق. وقد وضعت العديد من الدول خططا مختلفة ومتضاربة لتوثيق المصيد، لكن الخطة المشتركة لتوثيق المصيد ستكون أداة قيمة في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

كما تقر النرويج بأن هناك في بعض الأحيان صلة بين الصيد غير القانوني والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن الأهمية بمكان أن نواصل - في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل المتعددة الأطراف الأخرى - وضع فهم مشترك للجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بمصائد الأسماك، فضلا عن الأدوات اللازمة لمكافحة ذلك النوع من الجرائم. ويشكل إنشاء الإنتربول للفريق العامل المعني بالجرائم المتعلقة بمصائد الأسماك ومشروع "سكيل" نموذجًا جيدًا للعمل الذي يجري القيام به في هذا المجال.

إن التنوع البيولوجي البحري أساسي لحياة البشر. والنرويج ملتزمة بحماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام داخل وخارج المناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية. وارتباطا بالمكان الذي يجري فيه النشاط، فإن المسؤولية عن حماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام تقع على عاتق الدولة الساحلية أو دولة العلم أو الدولة المسؤولة على نحو آخر عن الأنشطة التي تتم خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية.

واستنادا إلى المناقشات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الأخرى في السنوات الأخيرة، يبدو أن معظم الدول الأعضاء تتفق على وجوب بذل المزيد من الجهود لكفالة حماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. غير أن الأسئلة قد أثارت بشأن النطاق الذي يمكن فيه تعزيز حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية القضائية الوطنية، وذلك ضمن الإطار القانوني القائم، وبشأن مدى تنظيم الصكوك القانونية القائمة على نحو كاف للحصول على

باطراد على الصعيد العالمي لذلك المورد النفيس مأساة، ليس بالنسبة للبيئة ككل فحسب، بل أيضا بالنسبة لاقتصادنا - وتدهور النظم الإيكولوجية والشبكات الغذائية التي تحافظ على الأرصد السمكية لدينا يشكل مصدرا كبيرا للقلق لدى وفد بلدي.

ولذلك، يجد وفد بلدي من غير المفهوم أنه بعد مرور ثلاث سنوات على الفشل في تحقيق أهداف عام ٢٠١٠ المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي، التي سعت إلى التقليل إلى أدنى حد من ممارسات الصيد غير المستدامة وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي، إننا بوصفنا المجتمع الدولي ما زلنا متعثرين أو حتى متقهقرين بدلا من اتخاذ الخطوات الصحيحة لتحقيق الهدف ٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي يدعو إلى صيد جميع الأسماك على نحو مستدام باتباع نهج قائم على النظم الإيكولوجية. وأدى التجاهل الصارخ لذلك المبدأ الأساسي إلى استنفاد واسع النطاق لسمك القرش وممارسات غير مستدامة إطلاقا.

ولكن ملديف، بعد إنشائها الملاذ الآمن لسمك القرش في مياهها الإقليمية منذ عام ٢٠١٠، أطلقت مبادرات ترمي إلى مكافحة هذا الاتجاه، وترحب بإضافة خمسة أنواع من سمك القرش ونوعين من سمك شيطان البحر في آذار/مارس إلى التذليل الثاني لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. علاوة على ذلك، نحن فخورون بأن نكون جزءا من مجموعة البلدان التي سعت إلى إدخال لغة أكثر حزمًا بشأن إدارة مصائد أسماك القرش، وحظر إزالة زعانف سمك القرش خلال المفاوضات التي جرت هذا العام. هناك زيادة في الاستعداد للتصدي للممارسات غير المستدامة التي غالبا ما تكون لأخلاقية، حتى لو لم تظهر تلك الزيادة بعد بصورة تامة في النصوص الخطية. ونعرب، في هذا

ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن يواصل الأمين العام وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة كفاءة ظروف عمل اللجنة.

إن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري عملية معقدة. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية التي لا تملك الموارد المالية والبشرية الكافية، يمثل إعداد الطلبات اللازمة المقدمة إلى اللجنة تحديا. وتود النرويج أن تشجع جميع الدول القادرة على المساعدة أن تمد يد العون للبلدان النامية في إعداد الوثائق من أجل تقديمها إلى لجنة حدود الجرف القاري.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقتين A/68/71 و A/68/71/Add.1، عن آثار تجمض المحيطات في البيئة البحرية. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمدير شعبة المحيطات وقانون البحار وموظفيها المتفانين على ما قدموه من دعم إلى الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك المفاوضات التي جرت هذا العام على مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19) وبالمحيطات وقانون البحار (A/68/L.18). كما يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر شكرنا للسفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا على قيادتهما المقتدرة بوصفهما منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن المواضيع ذات الصلة.

يعتمد اقتصاد ملديف إلى حد كبير على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي فيها. وما برح صيد الأسماك يمثل أحد أساليب الحياة لأجيال في البلد، كما أن تقاليدنا وممارساتنا معترف بها دوليا بوصفها مستدامة. ويمثل صيد الأسماك بالقصبة والخيط العمود الفقري لمصائد الأسماك لدينا، وهذه الطريقة الفريد في صيد الأسماك تكفل حماية الحياة البحرية. ومع ذلك، يمثل النضوب المتزايد

منها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أعلنت ملديف أنها ستتحقق تعادل الأثر الكربوني بحلول عام لانبعثات الكربونية بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن من أجل تحقيق ذلك الهدف الطموح، من الضروري التعاون والمساعدة من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

وأعلنت ملديف في عام ٢٠١١، جزيرة مرجانية بأكملها بوصفها إحدى محميات المحيط الحيوي التابعة لليونسكو. ومنذ ذلك الحين، عزز البلد التزاماته معلنا تحوّل البلد بأسره إلى منطقة محمية في المحيط الحيوي. ولم يكن من الممكن إعلاننا عن ذلك بتوقيت أنسب من التزامن مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ المعني بالتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي تحتوي على ١٩ فقرة مكرسة للمحيطات. ومع ذلك ما يقلقنا هو أنه لم يمر سوى عام واحد ويبدو أن هناك تعثرا في الإرادة السياسية لوفاء الدول الأعضاء بالالتزام المشترك بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية واستعادة صحتها وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف، وبالحفاظ على التنوع البيولوجي. بما يتيح حفظها للأجيال المقبلة واستخدامها على نحو مستدام، أو حتى بمعالجة مسألة المحيطات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. في الوثيقة الختامية لاجتماع بربادوس عام ٢٠١١ بشأن التراث العالمي والدول الجزرية الصغيرة النامية، ذكرت الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضوح أن المحيطات والبحار هي مجال أولوية مواضيعي بالنسبة لها، ويجب أن يتجسد ذلك بصورة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال النظر في أحد في أحد الأهداف المواضيعية من أهداف التنمية المستدامة. بالنسبة للملديف، تشكل المحيطات والبحار جزءا لا يتجزأ من التنمية. والخطة التي لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار لن يكون لها معنى بالنسبة لنا.

المقام، عن التزامنا الثابت بمواصلة العمل مع شركائنا من أجل عدم ضياع هذا الزخم.

هناك أيضا زخم جديد تحقق في مناقشة الحطام البحري. لقد حظي الحطام البحري مؤخرا، بما في ذلك المواد البلاستيكية، ببعض الاهتمام، ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى معالجة أثره البيئي وتغيير أنماط الاستهلاك وممارسات تصريف النفايات من أجل الحد من مصادرها. ويساور ملديف قلق بالغ من أن هذه الملوثات العابرة للحدود قد تحبط جهودها الرامية إلى إدارة البيئة البحرية على نحو مستدام.

كما تود ملديف التشديد على كون أن انبعثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ هي المسبب لتغير المناخ الذي يترك في أعقابه ارتفاع مستويات سطح البحر. وإسهام ملديف في هذه الانبعثات لا يذكر، في حين أن الأضرار المحتملة على بلدنا كارثية. ومما يزيد الأمور سوءا أن هذه الانبعثات أدت أيضا إلى تآكل المحيطات، مما يعوق قدرة الكائنات البحرية المتكلسة على تطوير بنيتها الهيكلية. وتشمل هذه الكائنات الشعاب المرجانية التي هي الأساس الذي تعتمد عليه صناعة السياحة ومصائد الأسماك لدينا. إن الشعاب المرجانية لدينا مهددة ببيضاض المرجان. ووجود هذه الأخطار التي تهدد الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد ملديف وسلامتها الإقليمية، وفي نهاية المطاف سيادتها يشكل مصدر قلق عميق. ومن المؤسف استمرار عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للحد من انبعثات ثاني أكسيد الكربون. وكون أن الأخطار التي تواجهها دول مثل ملديف تبدو غير كافية لدفع الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي، يمثل مأساة حتمية من شأنها أن تثبت أنها واحدة من أكبر مواطن ضعف هذا القرن.

ملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بالقيام بدورها. ونحن نفعل ذلك من خلال الحد من اعتمادنا على العمليات التي تولد انبعثات الكربون وتخليص اقتصادنا

وعليه، فإن الدعوة التي وجهها منتدى جزر المحيط الهادئ لا تقل إلحاحاً عما كانت عليه في عام ١٩٦٧. فهناك أوجه نقص خطيرة في الصحة البيئية لمحيطات العالم وللموارد الحية وغير الحية فيها. وما يزال العالم غير مجهز بعد للتصدي للتحديات التي نواجهها بالفعل، ناهيك عن المخاطر التي تواجهها جميعاً في السنوات المقبلة. ولا ريب أن العالم سيفشل أخلاقياً وسياسياً بالقدر ذاته في حال تخليه عن تدهور حال ما يقرب من ثلاثة أرباع سطح كوكبنا. وقد عجز الالتزام السياسي على الورق في حالات كثيرة ومنذ عقود طويلة عن أن يتحول إلى التزام فعلي من خلال العمل. ويجب علينا تجنب تلك العثرات في سياق وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترى الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ أنه يجب إعطاء المحيطات والبحار ومصائد الأسماك أولوية في سياق وضع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وخصوصاً في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة. لقد شدد قادة المنتدى - في سياق وضع إطار عمل المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ - بقوة على "الأهمية الحاسمة لكفالة التنمية المستدامة وإدارة وحفظ المحيطات". وتمسك الأمم الجزرية في المحيط الهادئ بزمام قيادة العالم في هذه الجهود بفضل التزامنا وعملنا، غير أنه ليس بوسعنا مواصلة العمل بمعزل عن الشراكات.

وأطلب إلى زملائي السفراء داخل هذه الهيئة - إن كانوا لا يريدون الانضمام إلى أمم منطقة المحيط الهادئ في تولي القيادة، أن يتبعونا - وإن لم يستطيعوا، ألا يقفوا في طريق إحراز تقدم سياسي على وجه الاستعجال، فيما يتعلق بالمحيطات ومصائد الأسماك في سياق التنمية المستدامة. وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، لا تمثل البيئة الصحية والمنتجة والمستدامة للمحيطات مساراً اقتصادياً رئيسياً للعديد من دولنا الأعضاء فحسب، بل وتوفر موارد ذات منفعة دولية على

ونحن ندرك أن هذه أوقات صعبة بالنسبة للدول الأعضاء، ولكن لا يسع ملديف إلا أن تتساءل عما إذا كان بوسعنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، في الواقع أن نتحمل عدم إحراز التقدم، وحتى خطر التقهقر، الذي شهدناه في معالجة العديد من المسائل الحاسمة في عصرنا - الإفراط في صيد الأسماك، وتغير المناخ والتنمية المستدامة ككل. وفي نهاية المطاف، نحن لا نعمل سوى على اقتراض كوكب الأرض من أبنائنا. وينبغي ألا نعرضه للمخاطر من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل أو تبيد ثرواتنا المجتمعية المحلية. لقد حافظت البيئات البحرية على الحضارات لأجيال بادت ويمكنها الحفاظ عليها لأجيال مقبلة. ويمكن العثور على حقيقة ذلك في الإجراءات والمواقف والقرارات التي نتخذها. ويمكن العثور على حقيقة ذلك في إرثنا.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (تكلت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة هنا في الأمم المتحدة وهي: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساموا، فانواتو، ناورو، نيوزيلندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبلدي جمهورية جزر مارشال. يسرني أن أؤيد مشروع القرارين، المعروضين اليوم بشأن المحيطات وقانون البحار (A/68/L.18) واستدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19).

في عام ١٩٦٧، أخذ السفير الراحل باردو، ممثل مالطة - وهي دولة جزرية صغيرة - الكلمة في الجمعية العامة لكي يحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء دولي جاد يرمي إلى النهوض بالتنمية المستدامة لبحار العالم وحمايتها (انظر A/PV.1639). ولم تكن الأطر القائمة في ذلك الوقت قادرة على مواجهة تحديات المستقبل. وقد وفرت لنا الاستجابة الدولية التي تلت نداء مالطة نموذجاً غنياً ورائعاً للتعاون الدولي.

وفي ذلك الصدد، تشدد الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ على نداء رئيسي تم توجيهه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وتم التأكيد عليه مرة أخرى في مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك المعروض علينا اليوم الذي ينص على:

”وقد حثت الدول في وثيقة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ على أن يتم بحلول عام ٢٠١٤، تحديد استراتيجيات تعزز مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تطوير قدراتها الوطنية للحفاظ على مصائد الأسماك المستدامة وإدارتها على نحو مستدام، وتحقيق فوائد منها، بسبل منها تحسين وصول المنتجات السمكية الواردة من البلدان النامية إلى الأسواق“ (A/68/L.19، الفقرة ١٦١)

ويحدوني خالص الأمل في أن تكون تلك الفقرة وغيرها العديد من الفقرات التي تؤكد على مهدف مساعدة الدول الجزرية الصغيرة على نحو أفضل في تحقيق الفوائد من موارد المحيطات ومصائد الأسماك على نحو مستدام أكثر من مجرد إبداء حسن النوايا. وسيكون الاجتماع القادم المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المتوقع عقده في ساموا اختباراً حقيقياً لقياس مستوى وفاء المجتمع الدولي بتنفيذ التزامات كل منا، علاوة على تحديد المجالات التي ما يزال يتسم عملنا فيها بالقصور.

وترحب الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ بالاهتمام الدولي الجديد بتحمض المحيطات، على النحو الوارد في مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار ومشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك المعروضين علينا الآن. وقد خالجنا الشعور بالقلق منذ فترة طويلة إزاء هذه الآثار التي بدا العديد منها ظاهراً للعيان بالفعل، علاوة

نطاق أوسع. والمحيطات ليست مسألة قاصرة في نهاية المطاف على الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل هي مسألة تترتب عنها آثار على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويكتسي موضوع الأمن الغذائي العالمي وارتباطه بالمحيطات - وهو الموضوع المقترح لاجتماع العملية الاستشارية غير الرسمية في العام القادم - أهمية خاصة بالنسبة للأمم منطقة المحيط الهادئ. ذلك أن أمننا الجزرية الصغيرة هي أيضاً أمم محيطية كبيرة. وتساعد أسماكنا على توفير الغذاء للعالم بأسره، بوصفها مصدراً قيماً للبروتين والتغذية. غير أن بعض أرصدتنا السمكية تقف على حافة الاستغلال المفرط بمعدل وحجم يهددان الأمن الغذائي ليس لسكاننا فحسب، بل وبالنسبة لسكان المجتمع الدولي على نطاق أوسع.

في العام القادم، ستستضيف دولة ساموا المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة. ونرحب بموضوع ”الشراكات الحقيقية والدائمة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“. ويسعدنا بصفة خاصة أن الأمين العام قد أكد حضوره بالفعل. ومع ذلك، ما نزال نشعر بالقلق من أن تظل جميع الالتزامات المعرب عنها في مشروعي القرارين المعروضين علينا اليوم، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، والالتزامات المنشأة في المنتديات الأخرى عبر العديد من الصكوك، بالإضافة إلى الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة بشأن المحيطات، والالتزامات المتعلقة بمصائد الأسماك والموارد البحرية فيما يتعلق بالدول الجزرية والموارد المتاحة على حد سواء، عرضة لخطر ألا تكون حقيقية أو مستدامة حقاً. ولنحقق الفائدة المرجوة من المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤ بوصفه فرصة ثمينة لتصحيح المسار عند الاقتضاء.

أسماك القرش تقوم على أساس علمي، حين تكون المعلومات العلمية المتوفرة غير دقيقة أو غير كافية.

ويشير منتدى جزر المحيط الهادئ إلى الاتفاق الذي اعتمد في مؤتمر ريو+٢٠ فيما يتعلق باتخاذ قرار بشأن إمكانية الشروع في مفاوضات من أجل إبرام صك دولي - في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بصورة مستدامة خارج نطاق الولاية الوطنية بحلول نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وما تزال دولنا الأعضاء ملتزمة بالعمل نحو ذلك الموعد النهائي. ونرحب في ذلك الصدد، بموافقة الجمعية العامة على عقد اجتماعين للفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لذلك الشأن في عام ٢٠١٤ لمناقشة نطاق ومعايير وجدوى مثل ذلك الصك.

ولا تشكّل المحيطات ومصادر الأسماك في منطقتنا بعض أهم الموارد البيئية والمحركات الاقتصادية المحتملة بالنسبة لنا فحسب، بل تشكّل أيضا موارد عالمية على نطاق أوسع. وبالنسبة لنا في منطقة المحيط الهادئ، فهي تشكّل الأساس الذي تقوم عليه هوياتنا الجزرية. والعديد من قادة المنتدى إنما هم أنفسهم الأشخاص الذين يكررون تذكير الجمعية العامة بحلول أيلول/سبتمبر من كل عام بتزايد الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، ونقص الإرادة السياسية إزاء المحيطات ومصادر الأسماك. ولست أأمل فحسب، بل أتوقع ألا يلتزم شركاؤنا الصمت إزاء تلك النداءات.

السيدة دايمي (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل جزر مارشال بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ. كما نود أن نشكر السفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو والسيدة أليس ريفيل من نيوزيلندا على قيادتهما المقتدرة نحو

على الشعور بالقلق إزاء حجم المخاطر المستقبلية التي تهدد سلامة وقدرة النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في منطقتنا على البقاء. وبالنسبة للدول الجزرية المرجانية، مثل بلدي، جزر مارشال، فإن تآكل المحيطات يشكل خطرا لا يرقى إليه الشك حين يقترن بآثار تغير المناخ، ويهدد بقاءنا في الأجل الطويل. وإنه لمن دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي ملتزم الآن بالتصدي لأسباب تآكل المحيطات وبناء قدرة البيئة البحرية على التكيف مع آثاره، وخصوصا قدرة الشعاب المرجانية، فضلا عن تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد رحب الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ بالمناقشة الفعالة التي جرت هذا العام بشأن أهمية التصدي على نحو أفضل لحفظ أسماك القرش وإدارة أرصدها وممارسات إزالة زعانفها. ويوجد في منطقتنا ما لا يقل عن ٨٠ نوعا من أنواع أسماك القرش والشفنين. وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف هذه الأنواع من الأسماك الكثيرة الارتحال، فإن أسماك القرش معرضة للاستغلال المفرط. وفي الواقع، فقد أعلنت بعض دولنا الأعضاء، بما في ذلك دولتي، بل شرعت بالفعل في وضع العديد من التدابير الفعالة لحماية أسماك القرش، بما في ذلك بناء أكبر مناطق محمية لها. وتحدد خطة العمل الإقليمية لجزر المحيط الهادئ بشأن أسماك القرش التزاما إقليميا قويا فيما يتعلق بترتيبات إدارة أرصدها التي تمت الدعوة إليها في إطار خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارة أرصدها، وفي تدابير الحفظ التي اتخذتها لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. ونحن نشعر بالقلق إزاء الفجوة المحتملة بين قرارات الأمم المتحدة والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. ويسرنا أن مشروع قرار هذا العام يؤكد على ضرورة أن تضع الدول على وجه الاستعجال تدابير لإدارة أرصدة

على الفقر. ولذلك يسرنا أن جرى التركيز على هذه المسألة في اجتماع عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار ونشعر بالارتياح إزاء النص الجديد الذي سيعتمد، الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لدراسة آثار تآكل المحيطات وتقليلها إلى الحد الأدنى. كما نخطط علما بالتزام الجميع بمعالجة أسباب تآكل المحيطات، وهو التزام يجب أن يترجم إلى إجراءات.

وبعد تغير المناخ وتآكل المحيطات، فإن الصيد المفرط هو أكبر خطر يهدد سلامة المحيطات. نحن نصيد الآن كميات كبيرة جدا من الأسماك وبمعدلات نعلم أنها غير مستدامة، ولا تؤثر فحسب على المصدر الغذائي، الذي نعتمد عليه، بل وتؤثر تأثيرا سلبيا على النظم الإيكولوجية برمتها. يشكل استمرار الصيد المفرط والاستنزاف الحاد لأرصدة المصيد العرضي، مثل أسماك القرش، تقويضا للجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المصائد المحيطية وحفظها. لذلك فمن دواعي سرورنا التعبيرات القوية التي تبرز ضرورة معالجة المصيد العرضي، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير عاجلة تستند إلى العلم لضمان الاستخدام المستدام في الأجل الطويل لأسماك القرش. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإننا نعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

نحن بحاجة أيضا إلى إيجاد سبيل للحد من الصيد المفرط والقدرة المفرطة لأساطيل الصيد من أجل تمكين جهات فاعلة جديدة من دخول المجال. وفي حين أن المجتمع الدولي يقر منذ فترة طويلة بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال مصائد الأسماك، لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ تلك الكلمات. ويشمل ذلك ضرورة كفالة إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك والمشاركة فيها.

اختتام المفاوضات بشأن مشروع القرارين المتعلقين بهذا البند (A/68/L.19 و A/68/L.18) بنجاح.

إن المحيطات وقانون البحار موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لناورو. تعتمد الدول الجزرية اعتمادا فريدا على المحيطات. إذ أن الموارد البحرية والساحلية حاسمة الأهمية لاقتصاداتنا وأمننا الغذائي وثقافتنا. يشكل الاستخدام المستدام للموارد البحرية إحدى أدواتنا الأساسية للقضاء على الفقر، ولا نأمل في كفالة سلامة المحيطات وسبل الوصول إلى مواردها من أجل أنفسنا فحسب، بل ومن أجل الأجيال المقبلة أيضا. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى تحسين إدارة وحفظ مواردها داخل نطاق ولاياتنا الوطنية وخارجها.

وعلى الرغم من أهمية المحيطات بالنسبة لنا جميعا، فإننا نعرض سلامتها للخطر. تؤثر ضغوط عديدة، من قبيل تغير المناخ، الصيد المفرط، تدمير الموائل، تأثيرا سلبيا على سلامة المحيطات وقدرتها على التكيف وإنتاجيتها. إن الآثار المتضاعفة المترتبة على تغير المناخ، التي تشمل ارتفاع مستوى سطح البحر، زيادة درجة حرارة سطح البحر، وزيادة نشاط العواصف، والآثار الضارة لتآكل المحيطات الذي يسببه غاز ثاني أكسيد الكربون المذاب، تزيد من حدة المخاطر التي تهدد سلامة المحيطات. إن النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية معرضة بشكل خاص لتغير المناخ وتآكل المحيطات، وبدون اتخاذ إجراءات عاجلة وزائدة للتخفيف يمكن أن تكون أول نظم إيكولوجية بحرية تنهار.

ويشكل إجراء تخفيضات كبيرة وعاجلة في انبعاثات غازات الدفيئة ضرورة عالمية. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى المستويات الحالية لغاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والمحيطات، فإن بناء قدرة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ وتآكل المحيطات أمر ضروري للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة والقضاء

تلك قضايا وطنية، وبطبيعة الحال، تتطلب العمل على الصعيد الوطني، لكننا نطلب ألا تغفل المبادرات الدولية والوكالات الإقليمية مصائد الأسماك التي هي بالغة الأهمية بالنسبة لشعوبنا على الصعيد المحلي، وألا تركز جهودها حصرياً على مصائد الأسماك الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق، التي يمكن أن تحصل بشأنها على أكبر قدر من الإشادة أو أن تحقق بشأنها أسهل مكاسب.

أنا لا أتكلم عن المزيد من البحوث بشأن النظم الإيكولوجية للشعاب، لدينا ما يكفي من مدى الحياة من قوائم أنواع الشعاب المرجانية. ما نحتاج إليه هو المزيد من الاهتمام بالصيد ذاته - بناء النظم التي تعمل على الصعيد المحلي عن الطريق التكلم مع الصيادين، وتجميع المعلومات المؤكدة عن أنشطتهم واحتياجاتهم، ومساعدتهم على التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق من الناحية الاجتماعية لأي صيد مفرط يجري تعيينه. ونحث على وضع هذه الاعتبارات قيد التشاور خلال العمل الذي يضطلع به شركاؤنا ومنظومة الأمم المتحدة في الفترة المفضية إلى المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى موضوع أخير - الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري خارج مناطق الولاية الوطنية. إن إنشاء نظام قانوني بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عن طريق وضع اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمر بالغ الأهمية من أجل حماية أعالي البحار. إن أعالي البحار ضرورية لكفالة الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، كما أنها ذات أهمية حيوية بالنسبة لاقتصادات وسبل عيش الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ناورو. ومن دواعي سرورنا أن العمل جارٍ في هذا الصدد، ونتطلع إلى المشاركة في الخطوات التالية.

وبالنسبة لنا في ناورو، نحن فخورون بأن الكتلة الحيوية لكل الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق من أسماك التونة في المنطقة المدارية التي قامت بتقييمها لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أعلى من المستويات القادرة على إنتاج أقصى غلة مستدامة، وأن أيا من تلك الأرصدة السمكية الإقليمية المدارية لا يتطلب إعادة البناء، فيما يرجع إلى حد كبير إلى التعاون الفعال فيما بين الدول الساحلية في المنطقة.

غير أن لدينا شواغل من أن الكتلة الحيوية لأسماك التونة الجاحظة قد تنخفض إلى أقل من المستويات التي تتيح إنتاج أقصى قدر مستدام بحلول عام ٢٠١٥، إذا استمرت مستويات الصيد العالية الحالية، ونأمل أن تتبع العضوية الجماعية للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ خطى الدول الأطراف في اتفاق ناورو في فرض قيود إلزامية على السفن الخاضعة لولايتها، ولا سيما سفن الصيد بالخياطة الصنارية الطويلة. ويتوقع أن تبذل الدول الأطراف في اتفاق ناورو اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ جهداً عاماً للحد من صيد الأسماك باستخدام الخياطة الصنارية الطويلة في مناطقها الاقتصادية الحصرية المدججة - وهي منطقة تبلغ مساحتها ما يقرب من ١٤ مليون كيلومتر مربع.

إن إحدى أكبر المشاكل التي تواجهنا في الوقت الحالي لا تتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال - التي نرى أنها تخضع للسيطرة في غرب المحيط الهادئ المداري، وإنما تتعلق بمصائد الأسماك الحرفية في الشعاب المرجانية. إن حجم احتياجات المعلومات بشأن مصائد الأسماك المحلية أكثر تعقيداً منه بالنسبة لمصائد أسماك التونة، ورغم ذلك فإن الموارد الإنمائية المخصصة لها من قبل المجتمع الدولي هي، في الواقع، أقل حجماً.

المحيطات والحيز الجوي فوقها وقاع البحار وباطن الأرض من تحتها. وقليلة هي المعاهدات التي أسهمت في تحقيق السلام والأمن وسيادة القانون في العالم بهذا القدر.

ويتحتم أن تُنفذ هذه الاتفاقية تنفيذا كاملا وأن يتم الحفاظ على سلامتها. ونرحب بتصديق تيمور - ليشتي والنيجر على الاتفاقية مؤخرا، ليصل العدد الإجمالي للدول الأطراف إلى ١٦٦ دولة، ونهيب بالدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بغية تحقيق هدف المشاركة العالمية بالكامل.

والمؤسسات الثلاث المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تضطلع بدور هام جدا في تنفيذ الاتفاقية، ونلاحظ مع الارتياح أنها جميعا تعمل بشكل جيد وأنها أكثر نشاطا في العمل أكثر من أي وقت مضى. فهناك نمو كبير في الأنشطة القضائية للمحكمة الدولية لقانون البحار، ليس من منظور عدد القضايا فحسب ولكن أيضا في ما يتعلق بتعقيد وتنوع المسائل المعروضة على المحكمة.

وقد أنجزت السلطة الدولية لقاع البحار العمل المتعلق بأجزاء مدونة التعدين ذات الصلة بالتنقيب عن الفئات الثلاث من الموارد المعدنية واستكشافها. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه السلطة حاليا في وضع أنظمة لاستغلال هذه المعادن، حيث يُحتمل أن تكون إمكانية هذا الاستكشاف أكبر من أي وقت مضى. ومن المفترض إعداد المجموعة الأولى من الأنظمة المتعلقة باستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة بحلول عام ٢٠١٦. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بعض المتعاقدين بلغوا المرحلة النهائية في أنشطتهم الاستكشافية. وقد وافقت السلطة على عدد كبير من خطط العمل لاستكشاف الموارد المعدنية. وفي معظم الحالات، تم إبرام العقود.

وتلقت لجنة حدود الجرف القاري ٦٩ طلبا من الدول الساحلية، بما فيها أيسلندا، تتعلق بتعيين الحدود الخارجية

وفي الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التزم القادة بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية واستعادة سلامتها وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف، بما يتيح حفظها واستخدامها على نحو مستدام من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. ونعتقد أننا سنكون قد تحررنا في الاتجاه الصحيح باعتماد مشروع القرارين A/68/L.18 و A/68/L.19 اليوم. ونتطلع إلى مواصلة النهوض بذلك العمل بأن يعتمد في نهاية المطاف هدف للتنمية المستدامة بشأن المحيطات - هدف له غايات وأهداف واضحة لكفالة أننا على المسار الصحيح بحيث يتسنى للمحيطات أن تواصل دعمنا.

السيد هايدر (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير أيسلندا للمستوى الرفيع من المساعدة التي تقدم إلى الدول الأعضاء من جانب شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، برئاسة المديرية الجديدة، غابرييل غوتشه - فانلي، بما في ذلك إعداد التقارير والعديد من الأنشطة الأخرى. وأود أيضا أن أشكر زملائي، والعديد منهم في هذه القاعة اليوم، على تعاونهم الممتاز والروح الطيبة خلال المفاوضات بشأن مشروع القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/68/L.18) واستدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19).

ويستحق المنسق، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، شكرا خاصا على أدائهما الممتاز.

وعلاوة على ذلك، أود أن أنوه بحضور الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، بي أودونتون، ورئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، شونجي ياناي، هنا اليوم.

لا تزال أيسلندا مؤيدا قويا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تمثل، بلا شك، أحد أكبر الإنجازات التي تحققت في تاريخ المنظمة. وتوفر الاتفاقية، وهي المعاهدة الشاملة الأولى والوحيدة في هذا المجال، الإطار القانوني لجميع استخدامات

توفير التغطية الطبية للخبراء الذين ترشحهم أثناء أدائهم لمهام اللجنة. ثالثاً، ستطلب الجمعية إلى الأمين العام استكشاف خيارات توفير تغطية التأمين الصحي لأعضاء اللجنة المنتميين إلى البلدان النامية، الذين يمكن تيسير مشاركتهم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني القائم أثناء أدائهم لمهام اللجنة، وتعميم استنتاجاته على الدول الأعضاء قبل اجتماع الدول الأطراف المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأدعو الدول إلى العمل معاً من أجل تحسين شروط خدمة أعضاء اللجنة. وتجدد الإشارة إلى أن توصيات اللجنة تكتسي أهمية خاصة لأنها تشكل الأساس الذي تستند الدول الساحلية إليه في تعيين الحدود الخارجية للحرف القاري بشكل نهائي وملزم.

وتتمثل واحدة من القضايا الرئيسية الراهنة في مجال المحيطات وقانون البحار في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. وهذه المسألة ذات نطاق واسع للغاية لأنها تشمل أساساً جميع أشكال الحياة البحرية في العمود المائي خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة وفي قاع البحار خارج حدود الحرف القاري. ومن الضروري، بالتالي، قبل البت في إمكانية وضع اتفاق تنفيذي في إطار الاتفاقية، تحديد نطاق الاتفاق المحتمل من أجل كفالة القدرة على التنبؤ والنجاح. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الجمعية العامة، في إطار مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار المقرر اعتماده، بأن يعقد الفريق العامل اجتماعين في العام المقبل واجتماعاً واحداً على الأقل في عام ٢٠١٥ لتقديم توصيات إلى الجمعية بشأن نطاق ومعايير وإمكانية وضع صك دولي في إطار الاتفاقية. وسيمهد ذلك الطريق أمام القرار الذي سيجري اتخاذه قبل نهاية الدورة التاسعة والسنتين للجمعية العامة بشأن إمكانية وضع صك من هذا القبيل.

للحرف القاري فيما وراء مسافة ٢٠٠ ميل بحري. ومن المتوقع تلقي المزيد من الطلبات في المستقبل القريب. وأصدرت اللجنة بالفعل ١٨ توصية للدول الساحلية. وفي ضوء عبء عمل اللجنة الثقيل، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته بزيادة مدة دوراتها في نيويورك إلى ٢١ أسبوعاً سنوياً لمدة خمس سنوات وبتخاذ تدابير تكفل تمكن اللجان الفرعية التسعة من النظر في الطلبات في نفس الوقت. ومن شأن ذلك أن يعجل نظر اللجنة في السلسلة الطويلة من الطلبات التي لم يتم البت فيها.

ومن الواضح أن عبء عمل اللجنة له تداعيات على شروط خدمة أعضائها. وعلى وجه الخصوص، فإن المدة الطويلة لاجتماعات اللجنة في نيويورك يمكن أن تؤثر سلباً على الحياة الوظيفية لأعضائها، وكشفت دراسة استقصائية أنه لا يتم أيضاً توفير التغطية الطبية الضرورية للعديد من الأعضاء أثناء أدائهم لمهام اللجنة في نيويورك، وهو أمر خطير. وقرر اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في هذه الأمور وغيرها من شروط خدمة أعضاء اللجنة. وأود أن أشكر زميلي الكيني السيد جيمس واويرو على مشاركته في رئاسة ذلك الفريق العامل معي. وقد عقد الفريق العامل اجتماعين في خريف هذا العام. ونتيجة لمداولاته، وافقت الدول الأعضاء على معالجة المسألة في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار.

وفي حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، فإنها ستشير أولاً إلى القرار القاضي بإنشاء الفريق العامل وستعرب عن القلق إزاء الآثار الناتجة عن عبء عمل اللجنة على شروط خدمة أعضائها. وثانياً، فإن الجمعية ستؤكد مجدداً على التزام الدول التي لديها خبراء أعضاء في اللجنة بأن تتحمل، بموجب الاتفاقية، مصروفات الخبراء الذين ترشحهم أثناء قيامهم بأداء مهام اللجنة. وفي هذا الصدد، فإن الدول مدعوة إلى

واستفادت أيسلندا كثيرا من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، ومهد ذلك طريقنا في الانتقال من الفقر إلى الازدهار والاستقلال الاقتصادي. وللأسف، يفتقر العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، إلى القدرة على الاستفادة الكاملة من الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها. ومن الواضح أن الدول الساحلية يجب أن تكون قادرة على التحكم في المناطق الاقتصادية الخالصة والدفاع عنها ضد سفن صيد الأسماك غير المشروع من الدول الأخرى. كما يجب أنت تتوفر لديها الخبرة العلمية التي يمكنها أن تقدم مشورة سليمة بشأن إدارة مصائد الأسماك. علاوة على ذلك، يجب على الدول الساحلية ذات الجرف القاري المحتمل الممتد لمسافة ٢٠٠ ميل أن تقدم المعلومات العلمية في هذا الصدد إلى لجنة حدود الجرف القاري. وبناء القدرات، بالتالي، أمر لا بد منه لضمان أن البلدان النامية قادرة على تنفيذ الاتفاقية تماما والاستفادة من الحقوق المنصوص عليها فيها.

ووفقا لمشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، تُشجّع الدول على التعاون الوثيق بغية تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال مصائد الأسماك من خلال التعليم والتدريب. وفي هذا الصدد، يقر مشروع القرار بالعمل الذي يضطلع به برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك في أيسلندا، الذي أسهم لمدة ١٥ عاما في بناء القدرات في هذا المجال في البلدان النامية؛ وقد خرّج البرنامج ٢٨٠ زميلا من ٤٧ بلدا وعقد، بالإضافة إلى ذلك، ٣٦ دورة دراسية قصيرة في ١٢ بلدا.

ومن الواضح أن المزيد من مبادرات بناء القدرات ضروري في مجال المحيطات وقانون البحار. ومع ذلك، من المهم أيضا التواصل وتحيين وتحسين الوعي بالفرص المتاحة

وترى أيسلندا أنه إذا ما اعتُبر أن وضع صك أمر قابل للتحقق، ينبغي إيلاء اهتمام لمسألة تقاسم الفوائد المكتسبة من استغلال الموارد الجينية البحرية في قاع البحار خارج نطاق الولاية الوطنية. ولا يشمل التعريف الوارد في المادة ١٣٣ من الاتفاقية بخصوص موارد المنطقة الدولية لقاع البحار سوى الموارد المعدنية، ولا يرد فيه ذكر للموارد الحية. فعندما صيغت الاتفاقية، لم يكن من المعروف بصفة عامة أن هذه الموارد موجودة في قاع البحر العميق، بعيدا عن أي شعاع شمس. غير أنه حدث تطور هائل في المعارف المتعلقة بقاع البحر العميق وتُعتبر الموارد الجينية البحرية الحية اليوم أكثر قيمة حتى من الموارد المعدنية غير الحية. ولذلك، فمن الطبيعي أنه ينبغي للفريق العامل أن يركز على هذه المسألة.

وعلى النقيض من ذلك، ينبغي الحرص على عدم إعادة فتح ملف المسائل التي تخضع بالفعل لنظام قانوني دولي ملائم. ومن الأمثلة الجيدة على هذه المسألة مصايد أسماك أعالي البحار التي تخضع للنظام القانوني المنشأ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والذي يكمله اتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥. والاتفاق يوفر الإطار القانوني للعمل الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. ومن ثم، فإن نطاق الصك الجديد المحتمل ينبغي ألا يشمل مصايد الأسماك.

وقد قام بلدي بدور هام في تطور قانون البحار في القرن العشرين، ولا سيما في التوسيع التدريجي لمنطقة مصايد الأسماك، والذي تُوج بالمنطقة الاقتصادية الخالصة الممتدة لمسافة ٢٠٠ ميل بحري والمنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالنسبة لأيسلندا المستقلة حديثا نسبيا، فقد كان من المهم للغاية السيطرة على مناطق الصيد الخاصة بها، الأمر الذي مكّننا من مكافحة الاستغلال المفرط وكفالة حفظ مواردنا السمكية الثمينة والاستخدام المستدام لها.

دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي، حيث سيجري التأكيد على صحة المحيطات. وفي ضوء الإسهام الكبير لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي وسبل معيشة الملايين من البشر، ولا سيما في البلدان النامية، قد يكون ذلك إسهاما قيما في المفاوضات على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وختاما، أود أن أسلط الضوء على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات بشأن مسائل المحيطات في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن أقر بالعمل الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في هذا الصدد. أود أن أشكر السيد غوستافو بيريرا، ممثل البرازيل على تنسيق عملية تنقيح الدول الأعضاء لاختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المرفقة بمشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار. وتنص الاختصاصات الجديدة أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار سوف تكون مركز تنسيق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وترى أيسلندا أن ذلك سيعزز الآلية.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر المنسقين، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على إدارتهما المفاوضات بشأن مشروع القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم (A/68/L.18 و A/68/L.19).

كما أود أن أنوه بحضور الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، السيد بي أودونتون، ورئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، السيد شونجي ياناي، في الجمعية اليوم. أود أيضا أن أهنئ السيدة غابرييل غوتشة - فائلي على تعيينها مديرة لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

وكما نفعل كل سنة في الجمعية العامة، يكرر وفد بلدي تأكيد وجهته نظره المتمثلة في أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أحد أوضح الإسهامات في تعزيز السلم والأمن

فعلا. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى أكاديمية رودس لقانون المحيطات والسياسات المتعلقة بها، التي تعقد سنويا دورة دراسية صيفية تحظى بتقدير عالٍ وتمتد لثلاثة أسابيع في رودس، اليونان. ويتمثل الهدف الأساسي للأكاديمية في تعزيز سيادة القانون في المحيطات في العالم من خلال تعليم أحكام اتفاقية قانون البحار والصكوك ذات الصلة. وأكاديمية رودس هي ثمرة جهد تعاوني لمؤسسات ست، بما في ذلك معهد قانون البحار في أيسلندا. وعلى مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، تخرج من الأكاديمية أكثر من ٧٠٠ طالب من أكثر من ١٣٠ بلدا. وربما كان أوضح دليل على نجاح أكاديمية رودس أن خريجيه يمثلون بلدانهم بانتظام في الاجتماعات المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار هنا في الأمم المتحدة.

في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تود أيسلندا التركيز على أربعة مجالات هي: الطاقة المتجددة واستصلاح الأراضي ونوع الجنس، وأخيرا وليس آخرا، المحيطات. إن أهمية المحيطات والبحار بالنسبة للتنمية المستدامة واضحة، ويكرر التأكيد عليها مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار. وفي المفاوضات على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، يود بلدي أن يركز على ثلاث مسائل هي: الإدارة مصائد الأسماك المستدامة، وتعزيز الرقابة على التلوث للمحافظة على سلامة المحيطات، وبناء القدرات. وتوفر الأهداف والغايات الحالية التي وضعت منذ اجتماع قادة العالم في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ أساسا سليما في هذا الصدد. وبناء على ذلك، ينبغي لنا تركيز جهودنا على تنفيذ تلك الالتزامات المتفق عليها بالفعل

ويسرنا أن نشير إلى المقرر الوارد في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي مفاده أن الاجتماع المقبل للعملية الاستشارية غير الرسمية سوف يركز مناقشاته على

الأمم المتحدة لقانون البحار، أي اتفاق بنفذ المبادئ ذات الصلة من الاتفاقية.

العملية ستجري في إطار الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة على وجه التحديد لمعالجة مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما الموارد الجينية البحرية ككل، فضلا عن تدابير الحفظ وتقاسم المنافع وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. في عام ٢٠١٣ وفي أوائل عام ٢٠١٤، سيجتمع الفريق العامل بهدف تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن جدوى الاتفاق ونطاقه وبارامتراته. بموجب الاتفاقية الدولية الرامية إلى الإسهام في القرار الذي يتعين على الجمعية العامة اعتماده قبل دورتها التاسعة والستين بشأن عقد مؤتمر للتفاوض معني بوضع اتفاق تنفيذ للاتفاقية. تعتقد الأرجنتين بأن الاتفاق على نطاق اتفاق مستقبلي محتمل وبارامتراته يشكل خطوة أساسية قبل عقد مؤتمر تفاوضي.

فيما يتعلق بجوهر المسألة، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار على النحو الواجب أن التعبير "المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" يتألف من منطقتين بحريتين، أعالي البحار والمنطقة، وأن أحد أهداف الاتفاقية هو تطوير المبادئ الواردة في القرار ٢٧٤٩ (د-٢٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، حيث أعلنت الجمعية العامة رسمياً، في جملة أمور، أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الموجودين خارج حدود الولاية الوطنية، وكذلك مواردها، "تراث مشترك للإنسانية"، وأن "استكشاف المنطقة واستغلال مواردها ينبغي أن يجري لصالح الإنسانية قاطبة". تتفق الأرجنتين مع مجموعة السبعة والسبعين والصين في إعلاناتها الوزارية الثلاثة الأخيرة التي مفادها أن هذا المبدأ يشكل أساساً للنظر في هذه المسألة.

الدوليين، والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الدول. وتشكل الاتفاقية أحد أهم الصكوك الدولية من حيث آثارها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية. وكان هدف مفاوضات الاتفاقية هو إيجاد حل لجميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. وبالتالي، تشكل أحكامها توازناً دقيقاً بين حقوق الدول والتزاماتها، التي ظهرت بعد تسع سنوات من المفاوضات. ويجب أن تحافظ كل الدول على ذلك التوازن، فرادى وبوصفها أعضاء في المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون البحار والأنواع أخرى من المنظمات. ويجب أن يتم الحفاظ على التوازن الدقيق حتى عند التصدي للتحديات الجديدة في مجال قانون البحار التي تنشأ فيما يتصل بالعمليات المنشأة في إطار الجمعية العامة، ولا سيما عند معالجة المسائل المحددة في إطار اختصاص الوكالات المتخصصة التي تعترف بها الاتفاقية، ومبادرات الأمين العام، والمنظمات المالية، وآلية التنسيق المعروفة بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ومن الواضح أن الاتفاقية لديها طابع عالمي، حيث تقبل بها بوصفها معياراً قانونياً ملزماً حتى الدول غير الأطراف، التي تشكل الآن بالنسبة لها القانون الدولي العرفي.

سوف يقدم الوفد الأرجنتيني تعليلاً لموقفه فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19). ولكن أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن المسائل التي جرى تناولها في مشروع القرار المذكور وكذلك في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/68/L.18).

تمثل مسألة التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية إحدى أحدث المسائل الناشئة في قانون البحار. قررت الجمعية العامة الشروع في عملية من أجل كفالة إطار قانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الذي يشمل أيضاً إمكانية التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية

أود أن أشير إلى القضية ٢٠، وهي قضية "آرا ليرتاد"، التي كان بلدي أحد الأطراف فيها، وأصدرت المحكمة اعلى النحو الواجب أمرا مؤقتا للإفراج عن الفرقاظة آرا ليرتاد، وهي سفينة حربية أرجنتينية، في إطار إجراءات التحكيم التي انتهت بتسوية ودية مع جمهورية غانا، الأمر الذي يسعد بلدي كثيرا. تؤيد الأرجنتين العمل الذي تقوم به المحكمة منذ إنشائها، وهي إحدى الدول الأطراف الـ ٣٤ التي قبلت ولايتها القضائية. اليوم، ترحب الأرجنتين بكون أن المحكمة قد وطدت سلطتها في مجال الاجتهاد القضائي بوصفها المحكمة المتخصصة في قانون البحار التي بدأ التفكير بها عندما كان يجري التفاوض على الاتفاقية، وكذلك بإسهامها في الحفاظ على نزاهة القانون الدولي.

أما فيما يتعلق بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، والآلية التنسيقية لأمانات الكيانات ذات الصلة، فتؤيد الأرجنتين الاختصاصات المنقحة المرفقة بمشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار، وترحب بتولي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مسؤولية تنسيق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للسيد غوستافو بيريرا، ممثل البرازيل، على عمله.

أما بخصوص مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19)، فيود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أهمية الحفاظ على القاعدة التي تقول بأنه ينبغي أن تتم جميع المفاوضات المتعلقة بقانون البحار بتوافق الآراء، كما كان الإرث في المفاوضات بشأن الاتفاقية. ولم يجر إتباع تلك القاعدة خلال الدورة الخامسة والستين، فيما يتعلق بجانب من جوانب مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة، وكان على وفد بلدي الإشارة إليها في تحليل التصويت (انظر، A/65/PV.59، ص ٣٨). ونود التذكير بأن توافق الآراء هو

وتشعر الأرجنتين بالامتنان للجنة حدود الجرف القاري على عملها الشاق المتواصل. ونود أن نذكر بأنه في أعقاب القرار SPLOS/229 الذي اتخذ في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية، مددت اللجنة طول فترة دوراتها ودورات لجائها الفرعية. وبرزت بعض التحديات مع الدورات التي فترتها أطول. أحدهما أنه يجب على الأمين العام أن يتخذ خطوات حسنة التوقيت تكفل تزويد اللجنة ولجائها الفرعية بما يلزم من خدمات الأمانة العامة؛ والآخر هو ضمان تغطية الرعاية الصحية للمفوضين أثناء أدائهم لواجباتهم. تعترف الأرجنتين بالجهود التي تبذلها أيسلندا وكينيا في قيادة الفريق العامل غير الرسمي بشأن شروط الخدمة في اللجنة، وتؤيد التوصيات بشأن هذا الموضوع الواردة في مشروع القرار A/68/L.18، وسوف تستمر في دعم اللجنة.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير، مرة أخرى، إلى أن عمل اللجنة يتعلق بترسيم الحدود التي تم تحديدها بالفعل في المادة ٧٦ من الاتفاقية، وليس بحقوق الدول الساحلية. وإذا وضع في اعتباره أيضا أن المادة ٧٧ من الاتفاقية تنص على أن "حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري لا تتوقف على احتلال، فعلي أو حكومي، ولا على أي إعلان صريح". كما يتجسد هذا التذكير في الفقرة ٦٢ من مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/64/L.18).

والمحكمة الدولية لقانون البحار هي المؤسسة القانونية الدولية المستقلة التي أنشأتها الاتفاقية. وفصلت المحكمة منذ إنشائها في ٢٢ قضية، جميعها تتعلق بجوانب مختلفة لقانون البحار. وأود أن أسلط الضوء على الفتوى التي أصدرتها غرفة منازعات قاع البحار بشأن مسؤوليات والتزامات الدول الراعية للأشخاص والكيانات في ما يختص بالأنشطة في المنطقة، التي تقر الجمعية بأهميتها.

تفسير قرارات الجمعية العامة بهذا الشكل، خصوصاً فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن أن تعكس ادعاء أي سلطة لتلك المنظمات فيما يتعلق بالسفن التي ترفع أعلام بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات، ولم توافق على تدابير من ذلك النوع. ومن شأن ذلك أن يتناقض مع إحدى القواعد الأساسية لقانون المعاهدات.

ختاماً، وكما نفع في كل عام عند النظر في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار ومشروعي القرارين، تود الأرجنتين التعبير عن عرفانها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على اقتدارهم المهني وجديتهم وتفانيهم، وعلى المساعدة التلقائية التي يقدمونها إلى الدول الأعضاء فيما يخص الشؤون التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم.

السيد ألداي غونثاليث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أود بداية، أن أعرب عن تقديرنا للأفراد والمؤسسات التي تسهم في التنفيذ الشامل والمتسق للنظام القانوني الذي يحكم قانون البحار، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ونثني أولاً، على العمل الفعال الذي اضطلع به منسق مشروع القرارين اللذين سيعتمدان في إطار البند قيد نظر الجمعية العامة. ونشكر السيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، منسقة مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19)، والسفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، منسق مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/68/L.18). ونود أيضاً أن نثني على جودة العمل الذي اضطلعت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بقيادة غابرييل غوتشي - فاني.

وبالمثل، نود أن نشكر المحكمة الدولية لقانون البحار على تعزيز نجاح حلقة العمل بشأن تسوية المنازعات في منطقة البحر الكاريبي التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي

السيبل الوحيد لقبول واسع النطاق لقرارات الجمعية العامة، ولذلك يتعين احترامه في المفاوضات.

أما فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ولا سيما الفقرات من ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات من ١١٣ إلى ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ذات الصلة من القرارات اللاحقة، فتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً للمادة ٧٧ من الاتفاقية، الموارد الآبدة للحرف القاري تخضع للحقوق السيادية للدول الساحلية على النطاق الكامل لتلك المنطقة البحرية. ويقع بالتالي حفظ هذه الموارد وإدارتها تحت الاختصاص الحصري لتلك الدول الساحلية، التي تقع عليها مسؤولية اعتماد التدابير الضرورية المتعلقة بهذه الموارد والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، التي يمكن أن تتضرر جراء ممارسات الصيد التي قد يكون لها أثر مدمر، بما في ذلك الصيد بالشباك الذي يجري في قاع البحار. في ذلك الصدد، أود التذكير بأن الأرجنتين قد اتخذت تدابير لحفظ الموارد الآبدة والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة على النطاق الكامل لجرفها القاري.

وكما هو الحال في كل عام، يشير مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، في الفقرة ١٤٣ إلى الحقوق الحصرية للدول الساحلية في مناطق الجرف القاري التي تمتد مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما أشرت إليه من فوري، تلاحظ الفقرة ١٤٤ تدابير الحفظ التي اتخذتها الدول الساحلية وجهودها الرامية إلى كفالة الامتثال لتلك التدابير على امتداد جرفها القاري بأكمله.

وفيما يتعلق بمصائد الأسماك أيضاً، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على قلقه إزاء الاتجاه المتنامي لمحاولات إضفاء الشرعية - من خلال قرارات الجمعية العامة - على مساعي منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية لاتخاذ تدابير خارج نطاق عملها المكاني والمادي والفردية. وتعارض الأرجنتين

ذلك الصدد، وبالنظر إلى عدد الاجتماعات بشأن البحار التي يستضيفها هذا المكان في عام ٢٠١٤، فإن التواريخ المبينة في مشروع القرار الجامع تعتبر استثنائية وينبغي ألا ينظر إليها على أنها تشكل سابقة لعقد الاجتماعات اللاحقة للدول الأطراف في حال إجراء الانتخابات.

وأنتقل الآن إلى ثلاث نقاط محددة وردت في مشروع القرار الجامع هذا، وهي تبين مجتمعة أهمية نطاق الاستخدام المستدام للمحيطات في إطار تنفيذ الاتفاقية.

أولاً، يلاحظ وفد بلدي حسن توقيت النظر في تهمض مياه المحيطات خلال الاجتماع الأخير للعملية الاستشارية غير الرسمية، نظراً إلى حسامة المشكلة. ويتضمن مشروع القرار عدداً من الإشارات إلى هذه المسألة. وقد كان إدراجها نتيجة للعمل الذي اضطلعت به مجموعة كبيرة من الوفود، التي نعرب لها عن تقديرنا الخالص والعميق. ويحدونا الأمل في أن يسفر مستوى الاهتمام الحالي بالمشكلة عن إدراجها في القائمة المطولة للغاية للأمور الملحة المتعلقة بالبيئة البحرية.

ثانياً، يسعدنا أن نلاحظ أن مشروع القرار يدعو السلطة الدولية لقاع البحار إلى النظر في وضع خطط للإدارة البيئية، علاوة على تلك التي اعتمدت بالفعل فيما يتعلق بمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون. وفي ذلك الصدد، فإن من المهم أن تنظر السلطة في حلول مماثلة في المناطق المبرم فيها بالفعل عقود استكشاف في المحيط الهندي والمحيط الأطلسي، وفي وقت قريب في غرب المحيط الهادئ.

وفيما يخص النقطة الثالثة والأخيرة التي أود التعليق عليها، يتعين علينا أن نشير إلى أن نص مشروع القرار الحالي، والقرارات التي سبق أن اعتمدها الهيئة بشأن هذه المسألة في الدورات السابقة، تولي جميعاً أهمية قصوى لمسألة التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، التي يلخصها الدور الذي تضطلع به الاتفاقية في هذا المجال، نظراً لكونها تمثل الإطار

في مكسيكو سيتي، بالاشتراك مع حكومة المكسيك بصفتها رئيسة المجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية.

ونشكر بجرارة أيضاً السلطة الدولية لقاع البحار لعقدها حلقة دراسية بشأن التوعية بأعمال السلطة الدولية والفرص المتاحة للمكسيك في مجال التعدين في قاع البحار العميقة في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في مكسيكو سيتي. لقد اجتذبت تلك الممارسة الناجحة اهتمام مختلف القطاعات الحكومية ومراكز البحوث والصناعات المرتبطة بجامعات المكسيك العامة.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا لمبادرة النرويج المتعلقة باقتراح دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي موضوعاً للعملية الاستشارية غير الرسمية الخامسة عشرة. ولا ريب أن ذلك الحدث سيكون فرصة ممتازة للرئيسين المشاركين للعملية الاستشارية لإدراج مسائل بالغة الأهمية من قبيل دور تربية الأحياء المائية، فضلاً عن الشواغل الاجتماعية والاقتصادية، في سياق وضعهما جدول أعمال الاجتماع. ونرى في هذه المرحلة أنه يجب تجنب إعادة النظر في المواضيع التي تم تناولها بالفعل في الاجتماعات السابقة للعملية، مثل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وصيد الأسماك وإسهامه في التنمية المستدامة، التي جرى النظر فيها في الاجتماعين الأول والخامس للعملية على التوالي.

وبالمثل، نقدر التفاهم الذي تم الاتفاق عليه في إطار المفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع فيما يتعلق بمدة الأيام الخمسة الاستثنائية للاجتماع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، على الرغم من أنه ستكون هناك انتخابات لقضاة المحكمة الدولية لقانون البحار. وأصبحت ممارسة متابعة أن تمتد اجتماع الدول الأطراف لأكثر من خمسة أيام حين تجرى انتخابات قضاة المحكمة أو أعضاء لجنة حدود الجرف القاري، كي يتسنى الوقت الكافي لإجراء تلك الانتخابات. في

لتشجيع استخدام تقنيات الصيد الانتقائي بهدف تقليل المصيد المرتجع وصيد صغار السمك والأنواع غير المستهدفة إلى الحد الأدنى، فضلا عن تفادي صيد الأنواع المترابطة.

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى حالة بعض الأنواع الكثيرة الارتحال في مناطق معينة من أعالي البحار، تشجع المكسيك بنشاط اتخاذ تدابير تهدف إلى تسجيل أجهزة تجميع الأسماك ووسمها وإحصائها ورصدها. وتشمل هذه التدابير استخدام تقنيات الصيد الانتقائي للحد من الأثر السليبي على النظم الإيكولوجية البحرية. وللمرة الأولى، تم وضع قواعد لاستخدام ومراقبة أجهزة تجميع الأسماك في إطار الاجتماع الخامس والثمانين للجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، الذي عقد في حزيران/يونيه في المكسيك.

وبخصوص سمك القرش، تؤكد المكسيك مجددا استعدادها والتزامها بحفظ الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لها وهي تتشاطر القلق بشأن هذه المسألة وترى ضرورة أخذ الآثار الاجتماعية والاقتصادية لذلك على السكان المتضررين في الاعتبار. وقد أنشأت المكسيك إطارا تنظيميا مناسباً لإدارة وحفظ ثروتها من سمك القرش، بما في ذلك فرض حظر على صيد هذه الأسماك أثناء أهم فترات الخصوبة للأنواع الرئيسية وعلى استخدام الزعانف فحسب. وبالإضافة إلى تلك الحقائق، يجري إخضاع أكبر الأساطيل التي تستهدف هذه الأنواع لبرامج للمراقبة والرصد لكفالة امتثالها الكامل للأنظمة المعمول بها.

وأخيرا، فإننا نقدر الجهود التي تضطلع بها المنظمات الدولية على الصعيد الدولي، ولا سيما المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، إلى جانب منظمات أخرى. ونسلم بأن تلك المؤسسات تمثل الهيئات

القانوني الذي تنفذ فيه جميع الأنشطة البحرية. ونود أن نشير في ذلك الصدد، إلى أن القرار السنوي للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار قد تضمن على النحو المناسب بند التنمية المستدامة للمسطحات المحيطية التي تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من سطح كوكب الأرض.

وبالنظر إلى أن القرار السنوي للجمعية العامة بشأن المحيطات يحدد هذا المنطق وأنه يمثل السبيل الأمثل لتعزيز العمل بخصوص هذه المسألة، فإن الفقرة الواردة في ديباجة مشروع القرار لهذا العام التي تشير إلى أن اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٤، سينظر، في جملة أمور، في مسألة المحيطات والبحار ينبغي أن تُفسر باعتبارها إشارة محايدة إلى العملية ولن تشكل بأي حال من الأحوال حكما مسبقا على نتيجة ذلك الاجتماع.

وتخطط المكسيك علما بالمواقف المتباينة للدول الأعضاء، وعلى وجه التحديد الإشارة ضمنا في مشروع القرار بشأن المحيطات إلى تحديد أهداف للتنمية المستدامة، بالنظر إلى ما قد يمثل ذلك من خطر بالنسبة للطابع الموحد للاتفاقية ولتفادي التأثير على العمليات الأخرى الجارية في الجمعية العامة، مثل تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ المستمر للإطار القانوني للاتفاقية ومتابعة التوصيات الواردة في القرار ينبغي أن يظلا محور جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشأن المحيطات.

أنتقل الآن إلى مسألة استدامة مصايد الأسماك. إن المكسيك ملتزمة بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية وحفظها في الأجل الطويل في إطار الصكوك المتعلقة بالصيد التي هي طرف فيها. والمكسيك تدير مصايد الأسماك وفقا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتولي اهتماما خاصا

ونرحب بالتعاون الجاري داخل الأمم المتحدة في هذا المجال ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر والمؤسسات الدولية المختصة في مواصلة تطوير التشريعات الوطنية لمكافحة القرصنة وتعزيز الآليات التي تهدف إلى تقديم القرصنة وخاطفي الطائرات والجهات الراعية لهم إلى العدالة. وغني عن البيان أن الانخفاض الكبير بنسبة ٣٧ في المائة اليوم في عدد هجمات القرصنة وأعمال السطو المسلح في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وفي أمريكا الجنوبية، يمثل نتيجة للمبادرات الوطنية والمتعددة الأطراف والآليات الإقليمية للتعاون في مكافحة ومنع القرصنة والسطو المسلح في البحر.

غير أن مسار الاتجاه الحالي نحو الانخفاض في عدد الهجمات يمكن عكسه والأمر يتوقف في الغالب على تسيير دوريات بحرية دولية. وفي هذا الصدد، تفخر أوكرانيا بأن فرقاطتها Hetman Sahaidachniy، وهي إحدى سفن القيادة للقوات البحرية الأوكرانية ومجهزة بمهبط للطائرات العمودية، تقوم الآن بضبط الأمن في المياه قبالة القرن الأفريقي في إطار عملية درع المحيط التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وهناك تحديات جديدة للسلامة والأمن البحريين وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا. ونعرب عن بالغ القلق إزاء الاتجاه المتزايد للهجمات على السفن قبالة سواحل غرب أفريقيا وفي مضيق ملقا وفي البحر الأبيض المتوسط، على نحو ما أفاد به الأمين العام مؤخرا. ووفقا لما جاء في تقريره، فإن غالبية الهجمات التي حدثت في جميع أنحاء العالم قد تم شنّها أو الشروع فيها في مناطق الموانئ. وأوكرانيا تحت الدول الساحلية ودول العلم والصناعة على بذل كل جهد ممكن لكفالة سلامة وأمن الشحن البحري، لا سيما في المناطق المذكورة.

المثالية لتشجيع اتخاذ تدابير لحفظ وحماية الموارد البحرية وبأن جهودها الناجحة ستجعل استدامة مصايد الأسماك للأجيال المقبلة أمرا ممكنا.

السيد شابوفال (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على العناصر الواسعة النطاق التي يتضمنها تقريره عن المحيطات وقانون البحار (A/68/71). وقد شُرِّفت أوكرانيا بالمشاركة في تقديم مشروع القرارين A/68/L.18 و A/68/L.19. ونعرب عن تقديرنا أيضا لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على إدارتها الفديرة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين المعروضين على الجمعية اليوم ولمسقي الوثيقتين.

وأوكرانيا، إذ تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، تود أن تدلي ببيان بصفتها الوطنية.

ما فتئت أوكرانيا تلتزم باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والتي تمثل إطارا قانونيا شاملا يغطي جميع جوانب الأنشطة في المحيطات والبحار. وقد شارك وفد بلدي بنشاط في المشاورات ويعرب عن امتنانه البالغ لجميع الوفود لما أبدته من تعاون ودعم. وتعرب أوكرانيا عن سعادتها البالغة بالدعم الذي حظيت به مبادراتها الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والهيئات الدولية ذات الصلة في وضع تشريعات وطنية بشأن القرصنة أثناء المشاورات وبتعبير مشروع القرار الجامع (A/68/L.18) عن هذه المبادرات. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن مكافحة القرصنة لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة دون مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي أعمال القرصنة، فضلا عن منظميها وميسريها على البر، إلى العدالة. والإحصاءات الحالية مشجعة للغاية في هذا الصدد: حيث يخضع أكثر من ٢٠٠ ١ شخص للمحاكمة أو ينتظرون المحاكمة في ما يربو على ٢٠ دولة بتهم ارتكاب أعمال قرصنة.

الوديع للصك القانوني الرئيسي في مجال المحيطات والبحار، ألا وهو، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وإذ أشكر الأمين العام على تقاريره العديدة، أود أيضا أن أرحب بقيادة الرئيسين المشاركين للعملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار وبالعامل الذي يقوم به الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بالتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك بميسري مشروع القرارين (A/68/L.18 و A/68/L.19)، اللذين تشارك موناكو في تقديمهما.

وأرحب بحضور الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، السيد بي ألوتي أودوتون، ورئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، السيد شونجي ياناي.

يسر وفد بلدي أن العمل الذي اضطلعنا به خلال الشهور الأخيرة بشأن المحيطات وقانون البحار يؤتي ثماره. وقد كان الاجتماع الرابع عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والذي كان مُكرسا لآثار تآكل المحيطات على البيئة البحرية، هاما للغاية في وقت يصل فيه تآكل المحيطات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل على مدار ٣٠ مليون سنة، والتي تهدد الآن جميع جوانب الحياة البحرية. فتحمض المحيطات يؤثر سلبا بالفعل على تربية الأحياء المائية على نطاق صناعي وعلى الأنواع الحيوانية. والآثار المحتملة للتحمض على امتصاص الصوت يمكن أيضا أن تكون لها تداعيات ضارة على تناسل الثدييات البحرية.

وهذه الظاهرة تهدد على نحو خطير الدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الدول الساحلية النامية. كما أنها تهدد بتقويض جميع جهود التنمية المستدامة حيث أن التدابير الرامية إلى تخفيف الآثار والتكيف مع التغيرات الناتجة عن التحمض

ونرحب بالمناقشات الجارية حول المبادرات المتعلقة باستخدام أفراد أمن مسلحين يجري التعاقد معهم بصفة خاصة ليكونوا على متن السفن التجارية، بما في ذلك مبادرات المنظمة البحرية الدولية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

وأخيرا، فإنه إلى جانب القضاء على الأسباب الجذرية للقرصنة على البر وقمع مظاهرها في البحر، ينبغي أيضا أن تشمل التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في هذا المجال معالجة الآثار المترتبة على القرصنة، وخاصة في ما يتعلق بالضحايا.

وأوكرانيا، بوصفها واحدة من دول المنشأ الرئيسية للبحارة، تشارك بنشاط في التعاون، القائم بين الدول الأعضاء والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، والذي يرمي إلى وضع تدابير لحماية رفاه البحارة الذين يقعون ضحية للقرصنة، بما في ذلك علاجهم بعد وقوع الحوادث وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونحن نقدر غاية التقدير العمل الجاري الاضطلاع به في هذا المجال ونقف على أهبة الاستعداد لبذل قصارى جهدنا لحماية مصالح البحارة.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر المدير السابق لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد سيرغي تاراسنكو، وأن أهني السيدة غابرييل غوتشة - فانلي، المديرية الجديدة، على تعيينها لقيادة الشعبة التي تعرفها حق المعرفة والتي كرس لها قسطا كبيرا من حياتها الوظيفية بوصفها موظفة مدنية دولية. وموناكو ترى أن من المهم للغاية بالنسبة للدول الأعضاء أن تتمكن من الاعتماد على تفاني فريق متماسك ودينامي يتصف بالكفاءة المهنية، الأمر الذي يمكن الأمين العام من الوفاء بالتزاماته بوصفه

تعزيز التعاون الدولي. ولذلك، نرحب بمشروع Scale الذي تنفذه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمكافحة الصيد غير المشروع. وعلى الرغم من أن المشروع حديث النشأة، فقد حقق نجاحات كبيرة. ونرحب أيضا بالآليات التي أنشأها الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

كما يتضمن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم عدة فقرات مكرسة للقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والتي يعاني منها العديد من مناطق العالم. وفضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها تهدد أيضا الملاحة البحرية وأمن الأطقم وتؤثر على السياحة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر للآثار المترتبة على هذه الآفات. ويولي وفد بلدي اهتماما كبيرا لهذه المسائل ويؤكد للهيئات والمؤسسات المعنية دعمه.

وأخيرا، نعرب عن ارتياحنا إزاء الولاية والاختصاصات الجديدة التي تعد الجمعية العامة للموافقة عليها لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. فمختلف الكيانات التي تتألف منها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تحظى بثقتنا الكاملة. وموناكو ترى أن تعاون جميع الشركاء وتنسيق أنشطة كل منهم في إطار ولايتهم أمر ضروري لتنفيذ السياسات التي تحددها الدول الأعضاء.

ومشروع القرار الجامع يتضمن العديد من الإشارات إلى الوثيقة الختامية، "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). وهي الآن أكثر أهمية حتى، لأن المسائل ذات الصلة بالمحيطات والبحار تشكل أمرا أساسيا في وضع إطار لتنفيذ "المستقبل الذي نصبو إليه" وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تُضاف إلى الآثار المترتبة ذات الصلة بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية الشديدة، وهي من الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

ومن المهم أيضا إشارة الجمعية العامة إلى أهمية الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تتعلق بالبحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا ذات الصلة. وموناكو تبدي التزاما في هذا المجال منذ سنوات عديدة، وستستمر في دعم البحوث العلمية البحرية. وندعو مركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات، الذي أنشئ في العام الماضي في مختبرات البيئة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن يتطور وأن يتعاون مع المؤسسات الأخرى من أجل الإسهام في زيادة المعرفة، وهي الشيء الوحيد الذي سيمكننا من وضع استراتيجية تأخذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحمض المحيطات بعين الاعتبار.

والعمل خلال فترة ما بين الدورات وفي اجتماع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالتنوع البيولوجي البحري خارج مناطق الولاية الوطنية يمكننا أيضا من إحراز تقدم في فهم التحديات والصعوبات التي يشكلها موضوع لا غنى عنه من أجل وضع نهج متكامل إزاء حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستغلال المستدام له. ووفقا لمشروع القرار (A/68/L.18) الذي ستعتمده الجمعية العامة عما قريب، سنبدأ في العام القادم النظر في نطاق ومعايير وجدوى وضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاثة مواضيع أخرى في مشروع القرار الجامع.

أولا، نلاحظ أن الاتجار بالموارد الطبيعية قد تزايد وأنه يشكل أحد أخطر التهديدات للتنمية في أقل البلدان نموا. والطابع العابر للحدود الوطنية لهذه الأنشطة غير المشروعة ووجود صلات مع شبكات الجريمة المنظمة يتطلبان مواصلة

لجميع للتنمية المستدامة للأجيال المقبلة، فإن الصلة الوثيقة بين الحياة على الأرض والحياة في المحيطات والبحار تفرض علينا أن نحدد هدفا للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

ولا يعني ذلك تحويل مختلف المؤسسات والهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات التي تعمل في شتى قطاعات الحفظ والإدارة، ولا يعني المشاركة في تنفيذ البرامج. ومن ناحية أخرى، فإن وضع هدف للتنمية المستدامة يمكن أن يتيح زيادة التعبئة السياسية للأولويات الأكثر إلحاحا. وعلى سبيل المثال، فإن "رسالة موناكو"، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تشتمل على ثلاثة محاور للتنمية المستدامة للمحيطات: الأمن الغذائي والطاقة والسياحة المستدامة.

وفي قطاع الطاقة، فإن موناكو هي أحد رواد تكنولوجيا المضخات الحرارية لمياه البحر. وهي تنخرط منذ عام ٢٠١١ في مشروع Optima Pac وهو مركز لتعزيز القدرة على المنافسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يسعى إلى بناء قطاع صناعي حقيقي للطاقة الحرارية البحرية. ولدى موناكو قرابة ٧٠ مضخة على سواحلها، تنتج ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الطاقة التي تستخدمها.

وباستخدام المشروع لتلك المواقع، فإنه يجمع مختبرات البحوث في علم المحيطات، والصناعات في إطار اتحاد لديه من الدراية والمهارات ما يُمكن من حشد جهود الباحثين والمهندسين.

والأولوية الأخرى لموناكو هي تنمية المناطق البحرية المحمية. وقد شاركت موناكو في المؤتمر الدولي الثالث للمناطق البحرية المحمية، الذي عُقد من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في مدينتي فرنسيتين مشهورتين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مارسيليا وأجاكسيو. وقد جمع المؤتمر، الذي شاركت في تنظيمه الوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ويُعقد مرة كل

وأود أن أشير إلى النداء الذي وجهه صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة:

"وعملا برسالة موناكو بشأن الأهمية المُعترف بها للمحيطات في المستقبل الذي نصبو إليه/القرار ٢٨٨/٦٦، المُرفق)، الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إنني ألتزم مجددا بتعزيز دور المحيطات في تحديد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وتأكيد دعمي من أجل هدف إنمائي مستدام يركز على المحيطات. فننظم المناخ والأمن الغذائي وأمن التغذية والطاقة والسياحة والنقل والتجارة الدولية - وجميعها مجالات تؤثر على المحيطات بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ترتبط بالأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. وأعتقد أنه من الأساسي التأكيد مجددا على مدى أهمية المحيطات بالنسبة للعالم، ومدى جدية المخاطر التي تتعرض لها من خلال النشاط البشري المفرط الذي يسهم في تدميرها وفي تسريع تناقص الموارد التي تحتويها" (A/68/PV.5، صفحة ٦٤).

ويجري النظر في المسائل المتصلة بالمحيطات والبحار سنويا في جلسة عامة للجمعية العامة، مثل جلسة اليوم. ويندرج تحديد أهداف التنمية المستدامة أيضا ضمن ولاية الجمعية. ولا يمكن أن يكون هناك تناقض بين هذه الولايات. بل، على العكس، ينبغي أن يكون هناك تقارب في ما بينها.

وأود أيضا أن أشدد على الأهمية التي توليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول غير الساحلية. وينبغي التأكيد على ذلك لأن أي هدف للتنمية المستدامة للمحيطات يجب أن يقر بالدور المهيمن لسلامة المحيطات وحمايتها بالنسبة لجميع الدول، جزرية كانت أم ساحلية أم غير ساحلية، لا أن يحايي الدول الساحلية. وإذا كنا نرغب حقا في اعتماد إطار شامل

آنفاء، مثل الإرادة التوافقية للدول الأعضاء، مهم للغاية أيضا للدول البحرية كاليابان، وللمجتمع الدولي كافة. وبالتالي، يسر اليابان أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/68/L.18، بشأن المحيطات وقانون البحار. كما تود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بانضمام جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية وجمهورية النيجر إلى الاتفاقية.

إن اليابان تقدر كثيرا الدور الهام الذي تقوم به المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وصون وتطوير سيادة القانون فيما يتعلق بالمحيطات. وإذا تستمر إحالة القضايا إلى المحكمة، فإن اليابان تشيد بشمول أعمال المحكمة لمختلف الميادين وازدياد عدد إنجازاتها. وتشمل هذه الانجازات الاستجابة لطلب الفتوى الذي قدمته اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، والأمر الصادر في قضية السفينة "لويزا"، وإصدار الأوامر بسرعة استجابة لطلبات اتخاذ تدابير مؤقتة في العديد من القضايا. وتلتزم اليابان، باعتبارها أكبر مساهم في ميزانية المحكمة، بمواصلة كامل دعمها للعمل القيم الذي تقوم به المحكمة.

وتعتبر اليابان أن تعيين أشخاص أكفاء عنصر من أهم العناصر لزيادة تطوير أنشطة المحكمة. ومن ذلك المنظور، قررت اليابان إعادة تعيين رئيس المحكمة شونجي ياناي بوصفه مرشحا في انتخابات أعضاء المحكمة، التي ستُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكان الرئيس ياناي عضوا في المحكمة منذ عام ٢٠٠٥، ورئيسها منذ عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالسلطة الدولية لقاع البحار، فإن اليابان ترحب بموافقة المجلس على خطة عمل لاستكشاف القشور المغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت من لدن الشركة اليابانية الوطنية للنفط والغاز والمعادن، خلال الدورة التاسعة عشرة للسلطة، في تموز/يوليه من هذا العام. ومنذ إنشاء السلطة، واليابان تولي الأهمية للدور الذي ينبغي أن تقوم به في الإدارة

أربعة أعوام، نحو ١٥٠٠ من المشاركين والعلماء والمديرين والمسؤولين المنتخبين والمنظمات غير الحكومية من ٨٧ دولة من جميع أرجاء العالم.

وتعمل موناكو مع المجتمع الدولي لمضاعفة الجهود بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي لعام ٢٠١٥. ويجب على إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحديد الأهداف الإنمائية المستدامة، وفقا للالتزام الذي تم التعهد به في عام ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن يمنح للمحيطات والبحار مكانتها البارزة، التي هي أهل لها من أجل بقاء كوكبنا واستدامة الحياة على الأرض.

السيد إيشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الممثلين الآخرين الإعراب عن الشكر لمنسقي مشروع القرارين A/68/L.18 و A/68/L.19 - السفير إدين تشارلز، نائب الممثل الدائم لثرينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا - على عملهما الجبار. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي عملت معا بروح من التعاون خلال المشاورات غير الرسمية بشأن القرارين. كما أعرب عن تقديري للأمانة العامة على ما قدمته من مساعدة.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) من البند ٧٦ من جدول الأعمال، "المحيطات وقانون البحار"، فإننا نود أن نشير إلى أن اليابان دولة بحرية تحيط بها المياه. وهي تعتمد على النقل البحري في جميع وارداتها من موارد الطاقة تقريبا، بما في ذلك النفط والموارد المعدنية. ومن الأهمية بمكان كفالة الامتثال للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بغية إعلاء شأن سيادة القانون في المحيطات التي يتقاسمها المجتمع الدولي قاطبة. وتنص الاتفاقية على مبادئ، مثل السلامة في البحار، وحرية أعالي البحار التي تشمل حرية الملاحة وحرية التحليق، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. واعتماد مشروع القرار، الذي يتضمن المبادئ المذكورة

الصومال وفي خليج عدن. وللقضاء على القرصنة، فإن اليابان ترى وجوب اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل المساعدة على تعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري في الصومال والبلدان المجاورة له، وبذل جهود أخرى في الأجلين المتوسط والطويل بغية تحقيق الاستقرار في الصومال، علاوة على عمليات السفن الحربية.

وقد دأبت اليابان على نشر المدمرات وطائرات دوريات في المنطقة منذ عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، ساهمت اليابان في تعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري، بما في ذلك من خلال دفع ١٤,٦ مليون دولار إلى الصندوق الائتماني لمدونة جيوتي للسلوك التابع للمنظمة البحرية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اليابان بمبلغ ٣,٥ مليون دولار في الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. ولا تزال اليابان أيضا تقوم بدور رائد في إطار اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ٧٦ من جدول الأعمال، المعنون "استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة"، وبوصف اليابان دولة تمارس الصيد بمسؤولية ودولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصد السمكية لعام ١٩٩٥، فإنها تكرس الجهود الرامية إلى تناول مسألة تعزيز الاستخدام المستدام من خلال حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها وحفظ النظم الإيكولوجية البحرية حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الأطراف المعنية، من خلال الاتفاقات الثنائية

الدولية لاستكشاف واستغلال الموارد المعدنية في المنطقة المعروفة بالإرث المشترك للبشرية. وتقدر اليابان كثيرا اضطلاع السلطة على نحو مطرد بمهمتها لإقامة نظام قانوني بحري في المنطقة، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة.

وبالنظر إلى أهمية كفاءة نهج متوازن على نحو جيد بين استكشاف المنطقة وحماية البيئة فيها، فإن اليابان تقدر كثيرا أنشطة السلطة بشأن تلك المسائل أثناء اعتماد التوجيهات للمتعهدين بغية تقييم الآثار البيئية المحتملة جراء استكشاف المعادن البحرية في المنطقة، والحلقات الدراسية التي تنظمها السلطة. وما انفكت اليابان تدعم بالموارد البشرية والمالية الأنشطة التي تقوم بها السلطة، بما في ذلك مساهمتها هذا العام في صندوق التبرعات الاستثماري للسلطة الدولية لقاع البحار بمبلغ ٧٦٠ ٤٤ دولار. وتود اليابان أن تعرب عن نيتها مواصلة دعمها للسلطة في مختلف الميادين.

وتود اليابان أن تشيد بلجنة حدود الجرف القاري على ما بذلته من جهود جبارة في تسريع وتيرة النظر في الطلبات المتعددة من خلال تدابير كتمديد مدة دورات اللجنة وإنشاء لجنة فرعية جديدة. ومراعاة من اليابان للدور الهام الذي تقوم به اللجنة بموجب الاتفاقية، فإنها عينت في إطار مساهمتها في الموارد البشرية عضوا من أعضاء اللجنة. كما قامت اليابان في هذا العام بتقديم مساهمة إضافية مقدارها ١٠٠ ٣٥٢ دولار في الصندوق الاستثماري بغية تسديد تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة من الدول النامية في اجتماعاتها. وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن تبرعات الدول الأطراف في الصندوق الاستثماري ستعزز نظر اللجنة في الطلبات على نحو سلس وسريع.

وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين، يمكننا أن نقول أن الحالة ظلت متقلبة على الرغم مما شهدناه من انخفاض ملحوظ في عدد هجمات القراصنة قبالة سواحل

الأرضية يتألف من أعالي البحار الواقعة خارج الولاية القضائية لأي دولة.

ومن الأهمية بمكان مواصلة التعاون العالمي بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات. وكل يوم، تناقش الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى، وبطبيعة الحال عواصمنا، وتتخذ قرارات حاسمة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات - وسلسلة المسائل طويلة جدا، من استدامة مصائد الأسماك، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، إلى تعيين حدود الجرف القاري، واستكشاف واستغلال المعادن في قاع البحر العميق، والنقل البحري، والتلوث البحري وتغير المناخ وتحمض المحيطات والبحث العلمي، وبناء القدرات، وتسوية المنازعات المتعلقة بالحقوق والالتزامات المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في مونتيفغو باي، بجامايكا. وتسعى الاتفاقية - وهي دستورنا للمحيطات - إلى ضمان السلام العالمي والإقليمي، وسيادة القانون والتعاون وتحقيق الاستقرار في الاستخدام العادل والمستدام للموارد الطبيعية البحرية.

ويستفيد مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار من قرارات السنوات السابقة، ويسهم في النظام الدولي القائم على القواعد. ويحدد القلق العميق الذي يساورنا إزاء استمرار الخطر الذي تشكله الأنشطة البشرية على البيئات البحرية والتنوع البيولوجي. ويجسد مرة أخرى العناصر الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية، "المستقبل الذي نصبو إليه" - لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي عقد في ريو دي جانيرو العام الماضي. وسلّم مؤتمر ريو+٢٠ بأن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصرا متكاملًا

المعنية بمصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

ترحب اليابان بالتطورات الأخيرة في إدارة صيد الأسماك في المياه العميقة في أعالي البحار، بما في ذلك إبرام الترتيبات المتعلقة بإنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، الأمر الذي يجسد القرارات السابقة بشأن التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، ولا سيما القراران اللذان تم اعتمادهما في عامي ٢٠٠٦ (القرار ١٠٥/٦١) و ٢٠٠٩ (القرار ٧٢/٦١). وستواصل اليابان تعزيز إدارة الصيد في قاع البحار في أعالي البحار من خلال الجهود الرامية إلى تمكين هذه الترتيبات من الدخول حيز التنفيذ في أقرب موعد ممكن، بالتعاون مع الأطراف الأخرى والمنظمات ذات الصلة.

وقبل أن أختتم بياني، تؤكد اليابان مجددا رغبتها في أن يتم اعتماد مشروع القرارين المعروضين علينا على النحو الواجب في هذه الدورة للجمعية العامة، حيث إنها ثمة مفاوضات مكثفة فيما بين الدول الأعضاء، التي عملت بروح من التعاون خلال المشاورات غير الرسمية.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نشكر السفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو، والسيدة أليس ريفيل ممثلة نيوزيلندا على عملهما الشاق والتزامهما وتفانيهما في تنسيق مشاريع القرارات السنوية التي نعتمدها بشأن المحيطات وقانون البحار (A/68/L.18) واستدامة مصائد الأسماك (A/68/L.19).

ويبلغ عدد صفحاتهما مجتمعين ٨٤ صفحة، وإذا نُظر إلى مشروع القرارين معا فإنهما يمثلان بسهولة أكثر المواضيع شمولاً من بين المواضيع التي ناقشناها سنوياً. ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون مثيراً للدهشة إذا تذكرنا، أولاً، أن الماء يغطي ثلثي سطح كوكب الأرض، وثانياً، أن نصف سطح الكرة

نتطلع أيضا إلى الثلاثة اجتماعات التي سيعقدها الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج مناطق الولاية الوطنية، الذي تشارك في رئاسته كل من سري لانكا وهولندا. سوف تحدد الاجتماعات مدى إمكانية بدء مفاوضات من أجل معاهدة بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

وتلتزم الفلبين التي تملك ربع مجموع البحارة في العالم التزاما كاملا بالسلامة والأمن البحريين ومكافحة القرصنة. إن تعديلات مانيلا لعام ٢٠١٠ التي أدخلت على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والترخيص والمراقبة المتعلقة بالبحارة، المشار إليها في الفقرة ٨٨ من مشروع القرار، تتفق مع التزامنا.

تؤيد الفلبين أيضا الإسراع بخطى العمل الذي تضطلع به الهيئات الثلاث التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي: لجنة حدود الجرف القاري؛ والسلطة الدولية لقاع البحار، التي ستعقد دورتها العشرين في كينغستون العام المقبل؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار، التي أصدرت في العام الماضي أول حكم من نوعه لتعيين الحدود البحرية في القضية بين بنغلاديش وميانمار.

وانتقل بإيجاز إلى مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، حيث أود الإشارة إلى التزامنا العالمي التي تم التعهد بها في ريو دي جانيرو، أولا، القضاء على صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ ثانيا، القضاء على الإعانات التي تسهم في هذا النوع من الصيد والإفراط فيه؛ وثالثا، تعزيز إجراءات حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من الآثار الضارة الكبيرة، بسبل منها الاستخدام الفعال لتقييمات الأثر. وتُرحّل هذه الالتزامات إلى مشروع قرارنا الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول مشروع القرار العديد من المسائل الهامة الأخرى، مثل ضمان استناد القرارات التي

وأساسيا في النظام الإيكولوجي لكوكب الأرض، وبالتالي فهي بالغة الأهمية للحفاظ عليه. والأمر الأهم بالنسبة للمناطق الساحلية والبلدان النامية غير الساحلية الصغيرة، أن مشروع القرار يسلم أيضا بأهمية تحسين تفهمنا لتأثير تغير المناخ على المحيطات والبحار.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا امتنان الفلبين العميق للأمين العام وكامل الفريق هنا في المقر وفي الميدان، ولجميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني الدولي، على استمرار التدفق السخي لمساعداتهم واهتمامهم بشعبنا منذ وقوع المأساة غير المسبوقة الناجمة عن إعصار هَيان في الفلبين قبل شهر واحد بالضبط. أتوجه بالشكر الجزيل لهم جميعا. ولن تنسى أبدا.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتخذ إجراءات لإيقاف التلوث البحري، بما في ذلك الركاب البحري، الذي يعرض للخطر صحة المحيطات والتنوع البيولوجي البحري. نحن أيضا بحاجة إلى عكس الاتجاه السلبي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتغير المادي وتدمير الموائل البحرية التي قد تنجم عن أنشطة إنمائية برية وساحلية. وفي هذا الصدد، فإن إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة، المشار إليها في الفقرة ١٧٤ من مشروع القرار. يشير إلى الطريق المنشود.

والعام المقبل سيكون عاما هاما آخر. وفي فصل الربيع، سوف نتطلع إلى المسودة الأولى للتقييم البحري المتكامل على الصعيد العالمي، الذي ستصدره العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. ونشكر البرتغال وسانت فنسنت وجزر غرينادين والأرجنتين على قيادة خبائرها لفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة.

(A/68/159). وأود، في سياق مناقشة اليوم، الإدلاء بكلمة أمام الجمعية العامة بشأن مسألة خليج فونسيكا.

تود حكومة جمهورية السلفادور أن تشير بكل احترام أمام المجتمع الدولي إلى اقتراح رئيس السلفادور، الوارد في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بهدف إنشاء نظام للتنمية الشاملة والمستدامة بمشاركة وموافقة البلدان الساحلية المعنية الثلاث (انظر A/62/PV.6). ونتيجة لذلك الاقتراح تم التوقيع على إعلان ماناغوا: جعل خليج فونسيكا منطقة للسلام والأمن والتنمية مستدامة، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وصادق عليه لاحقا رؤساء السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق رؤساء البلدان الثلاثة في بيانهم المشترك المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على إنشاء لجنة وطنية ثلاثية بهدف الحفاظ على خليج فونسيكا بوصفه منطقة للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وتقرر إسناد رئاسة تلك اللجنة إلى وزراء خارجية البلدان الثلاثة كي يطمئن المجتمع الدولي إلى أن جميع المسائل المتصلة بخليج فونسيكا تصدى لها اللجنة. وبذلك الطريقة، تكرر الإسهام مرة أخرى في الالتزام الفعال بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالمركز القانوني لخليج فونسيكا، فقد اكتسب الخليج هذه الصفة القانونية منذ أقدم العصور، كما تنص الوثائق الاستعمارية والمراسيم الملكية الصادرة عن التاج الإسباني منذ عام ١٥٢٢. وحدد اسم "خليج فونسيكا" في العديد من الصكوك الدولية، من قبيل الحكم الصادر عن محكمة العدل لدول أمريكا الوسطى في ٩ آذار/مارس ١٩٠٧، وفي معاهدة السلام العامة الموقع عليها من السلفادور وهندوراس في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، والحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بين جمهورية السلفادور وهندوراس في ٢٤ أيار/

اتخذتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وتنفيذ خطط العمل من أجل حفظ سمك القرش وإدارته، والآثار المترتبة على الصيد الصناعي لأنواع السمك المنخفض ترتبها في السلسلة الغذائية، بالنظر إلى دورها الهام باعتبارها غذاء لأنواع الأخرى في النظام الإيكولوجي البحري. وفي هذا الصدد، ترحب الفلبين باختبار موضوع الدور الذي تؤديه الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي عنوانا للاجتماع الخامس عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي سيعقد العام القادم.

في الختام، نؤكد من جديد على النداء الموجه إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تفعل ذلك وتسهم في تحقيق عالميتها. إن الاتفاقية تقف أمام اختبار الزمن، إذ ترسخ سيادة القانون وتنظم حقوق الدول ومسؤولياتها - الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة - الساحلية وغير الساحلية - في استخدامها لمحيطات العالم. كما أن نهجها القائم على القواعد هو الطريق إلى الأمام في معالجة النزاعات البحرية. ونحدد مناشدتنا الجهات المعنية الاستفادة من آلية تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقية، حتى حين نطلب إليهم الاستمرار في الحوار والتعاون من أجل استكشاف الفرص المتاحة من أجل تحقيق تطلعاتنا المشتركة.

السيدة فيالتا فيسكارا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):

أود أن أشيد باسم حكومة جمهورية السلفادور بالرئيس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن البند ٧٦ من جدول الأعمال، المعنون "المحيطات وقانون البحار". وأود أيضا أن أشكر من خلالكم، سيدي الرئيس، الأمين العام على تقريره (A/68/71) و A/68/71/Add.1) وأود أن أعرب عن امتناني أيضا للتقريرين عن عمل الفريق العامل المخصص الجامع (A/68/82) وعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية

وفي اتساق مع روح إعلان ماناغوا، الذي تصورنا فيه خليج فونسيكا منطقة للسلام والأمن والتنمية المستدامة، أُتخذ العديد من الإجراءات واقترح العديد من المشاريع الرامية إلى تركيز الجهود الثلاثية على الصعيد الوطني من أجل الاستفادة من إمكانيات المنطقة في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتنمية السياحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن أجل البحث العلمي والاستغلال المستدام للموارد الحية في منطقة الخليج. وهي أيضا جهود تهدف إلى كفالة أمن المجتمعات المحلية التي تعيش وتعمل في المنطقة.

ونواصل العمل في ذلك الإطار أيضا، على المقترحات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في خليج فونسيكا، من خلال مشاريع من قبيل إنشاء نظام للنقل بالعبارات، وأحواض إصلاح السفن، فضلا عن إنشاء المناطق المعفاة من الضرائب في المستقبل في نقاط المغادرة والوصول في البلدان الثلاثة. وهناك جهود مبذولة أيضا لحفظ البيئة وإنشاء متحف للحياة البحرية في المنطقة، علاوة على إنشاء مركز ثلاثي وطني للبحوث البحرية، بهدف الجمع بين الخبراء من البلدان الثلاثة وتشجيع البحث والحفاظ على النظام الإيكولوجي للمنطقة وتدريب الطلاب من جميع الدول الثلاث. ويعتقد أن من شأن الإدارة السليمة للمنطقة أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أن يصبح خليج فونسيكا منطقة محمية بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية، أو مرشحا لمركز محميات المحيط الحيوي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وكلتاها من أنواع المناطق المعروفة للحفاظ وحماية التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية والبشرية، فضلا عن البحوث والتثقيف وتبادل المعلومات العالمية بين مختلف محميات المحيط الحيوي على الصعيد العالمي.

مايو ١٩٨٦ والذي أحيل بفضلله التراع على الحدود بين الدولتين إلى محكمة العدل الدولية، وفي إعلان ماناغوا الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي الاتفاق الرئاسي للاتحاد المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد استخدمت جميع هذه الوثائق، على وجه صحيح - في جملة أمور - اسم "خليج فونسيكا".

إن السلفادور، على النحو المبين في رسالتها المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام والمقدمة إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/68/581، وإلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بلد يحترم التزاماته الدولية ويدعو على الدوام إلى الامتثال التام للشروط الواردة في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي ينص على أن الامتثال فيما يتعلق بالجانب البحري يقتضي التوصل إلى اتفاق على أساس القانون الدولي بين جمهوريات السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس.

وكما ذكرت، فإن السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس تشارك في اللجنة الوطنية الثلاثية التي تتناول المسائل التالية: حماية البيئة، حماية الأنواع البحرية والبرية والساحلية، تعزيز السياحة المستدامة، التنمية الاجتماعية والمجتمعية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، تعزيز البلديات في البلدان الثلاثة، تنمية الهياكل الأساسية وتطوير الموانئ، فضلا عن المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع.

ونتيجة للمناقشات التي دارت في اللجنة، فقد أُعدت مشاريع صكوك واتفاقات إطارية للتعاون في مجالات تحسين البيئة والتنمية المستدامة وحماية الأنواع البحرية في مياه خليج فونسيكا، وتنمية السياحة وتطوير الموانئ، بالإضافة إلى تعزيز الدفاع والأمن، في امتثال تام لإعلان ماناغوا والقواعد المستقبلية المنظمة للفريق العامل التابع له.

ولدى السلفادور حاليا فهم جديد لأهمية قانون البحار والمحيطات ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلا عن الفوائد التي تجنيها البلدان من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولذلك لسبب فإننا ندرس حاليا جميع تلك العناصر من أجل اتخاذ قرارات فيما يتعلق برؤيتنا الجديدة إزاء المحيطات.

ختاما، أود أن أوجه دعوة إلى الحدث الجانبي المعنون ”خليج فونسيكا: التحديات والفرص من أجل التنمية المستدامة“ المقرر عقده في غرفة الاجتماعات C يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر الساعة ١٥/١٣. ونأمل في ذلك الحدث أن نواصل تناول ومناقشة هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة لبلدي ومنطقتي مع جميع المشاركين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.